INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT, BUSINESS, AND ECONOMY
VOLUME 5, ISSUE 2, 2022, 1 – 35.

The repercussions of the Covid19 on the overall indicators of the economy in the United Arab Emirates

حازم حسانين محمد[1]

صدام السيد يس[2]

Abstract

The current study aimed to analyze the most important repercussions of the Covid 19 on the indicators of the UAE economy, in order to monitor the economic recovery policies adopted by it. Through the descriptive analytical approach, it was found that the economic repercussions of the Covid 19 have imposed a general closure on everyone, as theCovid 19 pushed the world into a complex crisis, which brought the global economy into a state of severe recession. The pre- Covid 19 picture shows that the GDP reached at constant prices of the US dollar in 2010 in the UAE, from 198 billion dollars in 2000 to 421 billion dollars in 2019. The rate of economic growth during the period (2000-2019) recorded an average of 4.2%. At the same time, the unemployment rate during the period (2000-2019) did not exceed 3%. The labor market participation rate is 83% in 2019.

The outbreak of the Covid 19 pandemic resulted in the UAE economy contracting by 7.8% year-on-year in the second quarter, according to estimates by the UAE Central Bank, while non-oil GDP is expected to have decreased by 9.3% in the second quarter, after the slightest drop of 2.7%. % In the first quarter. Foreign exchange reserves in the United Arab Emirates decreased to 353.12 billion dirhams in May from 371.58 billion dirhams in April of 2020.

[1] دكتوراه اقتصاد- عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع بالقاهرة – hazem.h1991@yahoo.com
[2] باحث ماجستير اقتصاد- كلية التجارة- جامعة عين شمس.

The UAE ranked first in the Arab world in the post-COVID 19 economic recovery index, and the UAE ranks 37th in the global index.

Key words:

Covid 19, Macroeconomics, Growth, Trade, Monetary Reserves, UAE.

مقدمة :

يمر العالم حاليا بأخطر مرحلة في تاريخ البشرية، فلم يسبق أن واجهت كافة دول العالم وباءاً أشاع الخوف والهلع في نفوس ما يزيد عن 7 مليار نسمة، وهو فيروس كوفيد 19، أو ما يطلق عليه فيروس كورنا، والذي على إثره إضطرب الاقتصاد العالمي، وتوقفت حركته، وتعطلت كل مناحي الحياة تقريبا من صحة وتعليم وتجارة وصناعة .. وغيرها. وسرعان ما بدا العالم كله على قلب رجل واحد، لكن ليس هذا في الجانب الإيجابي، بل في الجانب السلبي الخاص بحالة عدم اليقين وحالة الخوص من الإصابة بهذا الفيروس. الأمر الذي أوجب على المؤسسات الدولية ممارسة دورا أكثر عمقاً وأسرع وتيره مما سبق، وعلى رأس هذه المؤسسات صندوق الندق الدولي، الذي يعتبر المؤسسة النقدية الأولى في العالم، والذي يعمل على إتاحة الموارد المالية للبلدان الأعضاء لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات. لذلك يلعب صندوق النقد الدولي دوراً مهماً في حل أزمات الدول المهددة بالإفلاس.

ولأن هذه الأزمة تتسم بأنها مركبة- أزمة صحية وأزمة اقتصادية- فإن الخطر يكمن في أنها تنبع من حقيقة أن الناس يمارسون التباعد الاجتماعي، أملا في إبطاء انتشار الفيروس وإنقاذ الأرواح، مما يؤدي إلى تباطؤ اقتصادي وزيادة في معدلات البطالة وفقدان الدخل مما أدى إلى حالة عامة من الركود على الصعيد العالمي. ويبقى أحد الاختلافات المهمة هو أن صندوق النقد الدولي يتوقع الآن أن الأزمة الحالية ستتسبب في ركود أعمق من الذي أعقب الأزمة المالية العالمية في عام 2008. إنها أيضًا أزمة عالمية، والبلدان النامية تواجه الوباء نفسه، وتدفقات رأس المال الخارجة، وضعف البنية التحتية الصحية. كما تضرر العديد من هذه البلدان بشدة خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008، واليوم يشعر العديد من الخبراء بالقلق بشأن الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة [3].

[3] Kay Summers, How Will the IMF Help the World Recover from COVID-19? American University, April 16, 2020, https://www.american.edu/sis/news/20200416-how-will-the-imf-help-the-world-recover-from-covid-19.cfm.

وبحلول أوائل أبريل عام 2020 كانت هناك اغلاقات واسعة النطاق، حيث قامت نحو 50 دولة بغلق جميع مدارسها وفرضت إلغاء الفعاليات والتجمعات، كما أغلقت أكثر من 80 دولة كل أماكن العمل وقامت بفرض قيود على السفر على نطاق واسع، وكان لهذه الإغلاقات الإلزامية إلى جانب التباعد الاجتماعي من قبل المستهلكين والمنتجين أثراً كبيراً على النشاط والتجارة في العالم مما أدى إلى تقلبات مصاحبة في الأسواق المالية وتراجعات حادة في أسعار النفط والمعادن الصناعية[4]. ومن المتوقع أن يمر الإغلاق العام الكبير أو الإغلاق العظيم، بثلاث مراحل تتمثل أولى مرحلة في دخول الدول في الإغلاق العام والثانية في الخروج منه وأخيراً إفلاتها منه عند العثور على حل طبي للجائحة، وتمر دول كثيرة حالياً بالمرحلة الثانية حيث تقوم بإعادة فتح نشاطها الاقتصادي مع وجود دلائل مبكرة تشير إلى التعافي، وهناك احتمال لتعرضها لمخاطر موجه ثانية من العدوى قد تجبرها على إعادة فرض الإغلاق العام من جديد [5]. إن أكثر الدول تضررا هي الدول المصدّرة للنفط وكذلك الدول المصدّرة للسلع، هذه الدول ستخسر أكثر من 1% من نموّها، إضافة إلى تلك التي تربطها علاقات اقتصادية قوية مع الدول التي ستتأثر كثيرا بالصدمة الاقتصادية، وستشهد دول مثل كندا والمكسيك وأميركا الوسطى، ودول شرق وجنوب آسيا والاتحاد الأوروبي تباطؤا في النمو يتراوح بين 0.7% -0.9%. كما أن من تربطها علاقات مالية قوية مع الصين ربما ستكون الأكثر عرضة للتأثر من أزمة كورونا على اقتصادها.[6]

وإزاء ما تقدم، نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على السياق العام لفيروس كورونا بدءاً من التعرف على تطوراته ومؤشراته بالتركيز على دولة الإمارات العربية المتحدة مروراً بالتعرض لأهم تداعياته على الاقتصاد العالمي، خاصة المؤشرات الكلية كالنمو والبطالة والتوظف والفقر... إلخ. ثم إنتقالا إلى تحليل أهم سياسات التعافي الاقتصادي لمواجهة وحفز الاقتصاد الإماراتي.

وذلك في ظل عدة تساؤلات تطرحها الدراسة، وهي :

1- ما هو الوضع الراهن لفيروس كورونا عالمياً وفي دولة الإمارات؟
2- ما هي أهم تداعيات فيروس كورونا على مؤشرات الاقتصاد الإماراتي ؟
3- ما هي سياسات التعافي الاقتصادي المتبناه لدى دولة الإمارات؟

[4] World Bank, COVID-19 will leave lasting economic scars around the world, June, 2020, https://blogs.worldbank.org/ar/voices/covid-19-will-leave-lasting-economic-scars-around-world
[5] IMF Blog, The Great Lockdown through a Global Lens, https://blogs.imf.org/2020/06/16/the-great-lockdown-through-a-global-lens/
[6] صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، أبو ظبي، إبريل، 2020.

وتستخدم الدراسة المنهج التحليلي الوصفي في تحليل ورصد تطورات ومؤشرات فيروس كورونا المستجد، ثم التطرق لتحليل أهم التداعيات الاقتصادية العالمية، وصولا إلى عرض وتحليل آثار فيروس كورنا على الاقتصاد الإماراتي، وبيان أهم سياسات التعافي الاقتصادي التي إنتهجتها.

هيكل الدراسة :

1- **قراءة في بعض تطورات وتداعيات فيروس كورنا عالميا**
2- **تطور المؤشرات الكلية للاقتصاد الإماراتي ما قبل كورونا خلال الفترة (2000-2019)**
3- **تداعيات فيروس كورونا على المؤشرات الكلية للاقتصاد الاماراتي عام 2020.**

القسم الأول

تطورات وتداعيات فيروس كورنا على المستوى العالمي

حتى 8 نوفمبر 2020، على الصعيد العالمي، تم الإبلاغ عن 50,857,687 حالة مؤكدة، ووصلت أعداد الوفيات إلى 1,263,787حالة. فيما، سجلت حالات التعافي 35,856,272 حالة. وقد أثر فيروس كورونا COVID-19 على 216 دولة ومنطقة حول العالم. وبالنظر إلى أعلى البلدان التي لديها إصابات مؤكده بفيروس كورونا المستجد، يتضح في الجدول رقم (1) أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأكثر إصابة في العالم بعدد 10.3 مليون حالة مؤكدة، تليها الهند 8.6 مليون والبرازيل 5.6 مليون، وروسيا 1.8 مليون[7]. وتأتي كل من فرنسا والأرجنتين والمملكة المتحدة وكولومبيا في تعداد الدول التي تجاوزت فيها الإصابة حاجز المليون إصابة.

جدول (1) أعلى البلدان حسب عدد الحالات المبلغ عنها حتى تاريخ 8 نوفمبر 2020

الترتيب	الدولة	عدد الحالات
1.	الولايات المتحدة	10,292,492
2.	الهند	8,555,109
3.	البرازيل	5,664,115
4.	روسيا	1,796,132
5.	فرنسا	1,787,324
6.	إسبانيا	1,388,411
7.	الأرجنتين	1,242,182
8.	المملكة المتحدة	1,192,013
9.	كولومبيا	1,192,013
10	المكسيك	967,825

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على: قاعدة بيانات Worldometers.
https://www.worldometers.info/coronavirus/?utm_campaign=homeAdvegas1?%20

[7] World Organization Health, WHO Coronavirus Disease (COVID-19) Dashboard, 8 November, 2020, https://covid19.who.int/.

وقد تجاوز التأثير الاقتصادي لوباء COVID-19 على اقتصادات الأسواق الناشئة إلى حد بعيد تأثير الأزمة المالية العالمية. على عكس الأزمات السابقة، كانت الاستجابة حاسمة مثلما حدث في الاقتصادات المتقدمة. ومع ذلك، فإن السياسات التقليدية تصل إلى حدودها والسياسات غير التقليدية لا تخلو من المخاطر. ومما زاد من تعقيد آثار تدابير الاحتواء المحلية تراجع الطلب الخارجي. وتأثرت بشكل خاص البلدان المعتمدة على السياحة بسبب انخفاض السفر ومصدري النفط مع انخفاض أسعار السلع الأساسية. مع توقع انخفاض التجارة العالمية وأسعار النفط بأكثر من 10 في المائة و 40 في المائة على التوالي، من المرجح أن تواجه اقتصادات الأسواق الناشئة معركة شاقة. هذا، حتى مع استقرار تدفقات رأس المال الخارجة وتراجع فروق الأسعار السيادية مقارنة بظروف السوق المتقلبة بشكل حاد التي شوهدت في مارس. وليس من المستغرب أن أحدث تحديث للآفاق الاقتصادية العالمية لشهر يونيو من صندوق النقد الدولي يتوقع انكماش اقتصادات الأسواق الناشئة بنسبة 3.2 في المائة هذا العام - وهو أكبر انخفاض مسجل لهذه المجموعة. على سبيل المقارنة، في الأزمة المالية العالمية، تلقى نمو المجموعة ضربة كبيرة لكنه لا يزال في أدنى مستوياته عند 2.6 في المائة في عام 2009[8].

دفعت جائحة كوفيد -19 العالم إلى مواجهة أزمة مالية جديدة ذات وقع أكبر من الأزمة المالية لعام 2008، فلقد أدخلت الاقتصاد العالمي في حالة من الركود الشديد وذلك لأن الانتشار الذي كان قد بدا أن يشهد حالة من الانتعاش والتعافي الطفيفة من الأزمة المالية السابقة، حيث أن هذه الأزمة ستضفي زخما على بعض التغييرات التي طرأت في الاقتصاد العالمي، وتعتمد الأضرار على مدى سرعة وفعالية سياسة الحكومات لاحتواء العدوى السريع لفيروس كورونا مثّل ضربة موجعة للاقتصاد العالمي[9].

[8] Martin Mühleisen, Tryggvi Gudmundsson, and Hélène Poirson Ward, COVID-19 Response in Emerging Market Economies: Conventional Policies and Beyond, AUGUST 6, 2020, https://blogs.imf.org/2020/08/06/covid-19-response-in-emerging-market-economies-conventional-policies-and-beyond/ .

[9] Unctad, "UN calls for $2.5 trillion coronavirus crisis package for developing countries".30, March 2020.

وقد أشارت منظمة الأونكتاد إلى حدوث تباطؤ في معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى أكثر من 2% لهذا العام، هذا الأمر الذي قد يكلف الاقتصاد العالمي نحو تريليون دولار، خلافا لما كان متوقعا في سبتمبر 2019، أي أن العالم على عتبة ركود اقتصادي عالمي شديد. إن معظم التوقعات الاقتصادية لعام 2020 كانت تتنبأ بسنة من النمو الثابت إن لم يكن بالنمو المتزايد، فقد شهد تحديث توقعات صندوق النقد الدولي لشهر يناير ارتفاعًا في النمو من 2.9 في المائة في 2019 إلى 3.3 في المائة في 2020، وكانت هناك أسباب كثيرة للتفاؤل منها اتفاقية التجارة "المرحلة الأولى" بين الصين والولايات المتحدة، وخفض تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي،[10] و جاء تفشي الفيروس التاجي صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، فقد خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤخرا توقعاتها لنمو 2020 إلى النصف من 2.9% إلى1.5%.[11] وفي ظل الوتيرة المتسارعة لانتشار فيروس كورونا لجأ الأفراد إلى أن يمكثوا في منازلهم لمنع انتشار العدوى فيما بينهم وبالتالي انتقالها لباقي الدول، هذا الأمر أدى إلى تراجع الاستهلاك بشكل ملحوظ كما أن قطاع الخدمات -مثل السياحة والمطاعم إلى جانب المصانع الصغرى- تضرر وبشدة، بالإضافة إلى انخفاض أسعار الأصول وضعف الطلب الكلي وتزايد أزمة الديون وتفاقم فجوة توزيع الدخل، الأمر الذي أدى إلى فقدان ثقة المستهلك والمستثمر والتي تعتبر أكثر النتائج المباشرة لانتشار الفيروس وبالتالي الدخول في دوامة من التراجع، هذا إلى جانب انهيار سعر النفط الذي أصبح العامل المساهم للشعور بالقلق ولهذا السبب من الصعب التنبؤ بحركة الأسواق الأمر الذي يجعل من الوضع العالمي أكثر سوءا وينذر بموجة من الركود الشديد.[12].

لن تكون الدول النامية التي تعتمد على تصدير المواد الأولية بعيدة عن الأزمة بسبب الديون وضعف العوائد التصديرية بسبب الدولار القوي والارتفاع في أسعار السلع مع تباطؤ الاقتصاد العالمي، كل ذلك يعني أن مصدّري السلع الأساسية معرّضون للخطر بشكل خاص، أثر بشكل مباشر على المعاملات الدولية البشرية والتجارية و السياسية، حيث فرض تفشي الوباء على الشعوب اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية، العزل و الحجر الصحي و التباعد الاجتماعي و منع السفر، مما انعكس سلبا على الاقتصاد حيث أصبح يعيش حالة من الركود الحاد و الانكماش المفاجئ، و بالتالي ظهور أزمة اقتصادية عالمية غير متوقعة.

[10] مرام تيسير الفرا، تأثيرات أزمة فيروس كورونا على أداء الاقتصاد العالمي وعلى أداء مؤسسات ضمان الودائع حول العالم، المركز الديمقراطي العربي، فلسطين، مايو 2020.

[11] Unctad,"UN calls for $2.5 trillion coronavirus crisis package for developing countries".30, March 2020.

[12] IMF, Outlook Economic Report, March, 2020.

فيما كانت التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لعام 2020 تتنبأ بسنة من النمو الثابت إن لم يكن بالنمو المتزايد، جاء تفشي الفيروس التاجي، وسبب صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، فقد خفضت المنظمة توقعاتها إلى النصف من 2.9% إلى 1.5%، و ربما تسوء الأمور أكثر إلى درجة تسجيل عجز في الدخل العالمي بقيمة 2000 مليار دولار، مما يعني انهيار الاقتصاد العالمي بصفة كلية، ما يشبه الكساد الكبير الذي أعقب الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 حيث لم تسلم منها أي دولة سواء الدول المتقدمة أو النامية بحكم الترابط العالمي بين اقتصاديات الدول.
إن انتشار أزمة فيروس كورونا كان لها أثرا حادا على الأسواق المالية بحيث تدهورت قيمة الائتمان على الصعيد العالمي، كما إن هذه التطورات ضاعفت من خطر ضغوط الشركات الكبيرة إذا ازدادت معدلات المخاطر لمستويات مرتفعة ، وتم تصنيف سندات العديد من الشركات المدرجة إلىBBB - كما أن انتشار الفيروس سيؤثر سلبًا على تدفقات الاستثمار الأجنبي، ومع سيناريوهات انتشار الوباء تتراوح بين الاستقرار على المدى القصير والاستمرار على مدار العام، فإن الضغط السلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون -5٪ إلى -15٪ (مقارنة بالتوقعات السابقة التي تتوقع نموًا هامشيًا في اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2020-2021، وسيكون التأثير سلبي جدا على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأكثر تضررا من الوباء، وبالتالي التأثير على آفاق الاستثمار في هذه البلدان[13].

على صعيد الدول العربية، فنتيجة للتراجع في الطلب العالمي المحتمل الذي قد لا يقل ع 50 في المائة، ذلك بما يشمل كل من الدول العربية المصدرة للنفط والمستردة له، الذي سوف ينعكس على مستويات الطلب الخارجي الذي يعد مسئولا عن توليد 48 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم تراجع محتمل للصادرات النفطية وغير النفطية، وعلى وجه الخصوص سوف تتأثر الاقتصاديات العربية بتباطؤ الطلب لدى عدد من شركائها التجاريين، حيث تعتبر الدول المتأثرة بالفيروس حاليا من أهم التجاريين للدول العربية كونها تستوعب 65 في المائة من الصادرات العربية. ومن فم فإن استمرار انتشار الفيروس سيعمل على تضرر قطاعات عديدة في الدول العربية من أهمها قطاعات الخدمات الإنتاجية على رأسها قطاعات السياحة والنقل والتجارة الداخلية والخارجية، كما سيكون له تأثير كذلك على بعض القطاعات الأخرى مثل الصناعة التحويلية، ومنذ تفشيه لا يزال يعيث في الاقتصاد العالمي دمارا حتى أصابه بالشلل، فقد عرقل الإنتاج والإمداد والنقل الجوي عبر العالم، وأضعف الطلب العالمي، وعزل دولا ووضعها تحت الحجر الصحي، وأخرى تحت حظر التجول، وأصاب قطاعات المال والطيران والنقل والسياحة بخسائر فادحه.

[13] The Federal Deposit Insurance Corporation (FDIC)Coronavirus (COVID-19) Information for Bankers and Consumers, November 5, 2020, https://www.fdic.gov/coronavirus/

ولقد تأثرت الدول المصدرة للنفط بالتطورات في الأسواق العالمية للنفط التي شهدت تراجعا في مستويات نمو الطلب على النفط نتيجة تأثر نشاط عدد من القطاعات الاقتصادية المستخدمة للوقود بتداعيات انتشار الفيروس وبظروف فرض حظر انتقالات الأفراد داخل وخارج الحدود في ظل إواق يسيطر عليها زيادة كميات المعروض النفطي وهو ما سينتج عنه في المجمل انخفاض متوقع في الأسعار العالمية للنفط في عام 2020، وهو ما قد يؤثر كذلك على قطاع الصناعات الاستخراجية، وفي المحصلة الدخول في حالة من الركود الشديد[14].

وفي أكتوبر 2020، أظهر تقرير أفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي[15]، أن الاقتصاد العالمي قد بدأ في الصعود من الأعماق التي كان قد انهار إليها خلال عملية الإغلاق العظيم في أبريل. ولكن مع استمرار انتشار جائحة COVID-19، أبطأت العديد من البلدان إعادة فتح أبوابها وأعاد البعض عمليات الإغلاق الجزئي لحماية السكان المعرضين للإصابة. في حين أن الانتعاش في الصين كان أسرع من المتوقع ، فإن صعود الاقتصاد العالمي طويلاً إلى مستويات ما قبل الوباء من النشاط لا يزال عرضة للانتكاس. وتوقع التقرير أن يبلغ النمو العالمي 4.4٪ في عام 2020 ، وهو انكماش أقل حدة مما كان متوقعًا في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في يونيو 2020. بعد الانتعاش في عام 2021 ، من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي تدريجيًا إلى حوالي 3.5٪ في المدى المتوسط. وهذا يعني تقدمًا محدودًا فقط نحو اللحاق بمسار النشاط الاقتصادي للفترة 2020-25 المتوقع قبل الوباء لكل من اقتصادات الأسواق المتقدمة والناشئة والاقتصادات النامية. كما أنه يمثل انتكاسة شديدة للتحسن المتوقع في متوسط مستويات المعيشة في جميع مجموعات البلدان. ويلخص الجدول رقم (2)، أهم توقعات صندوق النقد الدولي في مناطق العالم لعامي 2020 و2021.

[14] International Monetary Fund, POLICY RESPONSES TO COVID-19, October 24, 2020, https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19
[15] International Monetary Fund, World economic outlook A Long and Difficult Ascent, October,2020,

جدول (2) توقعات النمو الاقتصادي في الاقتصاد العالمي والاقتصادات المتقدمة والصاعدة والنامية

	2019	2020	2021
الاقتصاد العالمي	2.8	4.4-	5.2
الاقتصادات المتقدمة	1.7	5.8-	3.9
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	3.7	3.3-	6

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على تقرير آفاق الاقتصاد العالمي صندوق النقد الدولي، أكتوبر، 2020.

القسم الثاني
المؤشرات الكلية للاقتصاد الإماراتي ما قبل كورونا

في السابق، اعتمد اقتصاد المنطقة بشكل كبير على الزراعة في الواحات، والصيد، وتجارة التمور، واللؤلؤ. ولكن بعد اكتشاف النفط في الخمسينات، حدث تغيير جذري في هيكل الحياة الاقتصادية في دولة الإمارات، ساعدها في ذلك موقعها الاستراتيجي، الإنفاق الحكومي وسياسات الدولة في التنويع الاقتصادي. وتواصل الحكومة جهودها في الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة عبر تشجيع الابتكار، وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية. وانعكس بشكل كبير على ازدهار القطاعات التالية:

- استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي
- تجارة الجملة والتجزئة
- خدمات الصيانة والتصليح
- العقارات
- الشركات وخدمات الأعمال
- الإنشاءات والبناء
- التصنيع

وفقاً للتقرير الســـــنوي للتنافسية العالمية 2018، الصادر عن مركز التنافسية العالمي، التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية، يقيس التقرير تنافسية الدول عبر أربعة محاور رئيسية وهي: الأداء الاقتصادي، والكفاءة الحكومية، وفعالية بيئة الأعمال، والبنية التحتية. وبناءً على ذلك، حصلت دولة الإمارات على المركز الأول إقليمياً في التنافسية العالمية بالمقارنة مع دول المنطقة، كما صُنّفت في المركز السابع عالمياً. وحققت دولة الإمارات المرتبة الأولى عالمياً في مؤشرات كفاءة القرارات الحكومية وتوافر الخبرات والمواهب بالإضافة للمركز الأول في 23 مؤشراً تنافسياً مختلفاً، والذي يعبر عن استثمارات الدولة الضخمة والمستمرة لتطوير المطارات، وأساطيل الناقلات الجوية الوطنية، وقطاع السفر ككل[16].

وعلى ضوء ما تقدم، نعرض تطور بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية ما قبل فيروس كورونا ، كالتالي :

1- **عدد السكان**: في عام 2019 وصل عدد السكان في دولة الإمارات إلى 9.7 مليون نسمة. بينهم 69.3% للذكور و30.7 للإناث. بينما بلغت نسبة المهاجرين الدوليين من السكان لعام 2015 88.4%.

2- **الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو :** يوضح الشكل رقم (1) تطور إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الامريكي 2010 في الإمارات، والذي تطور من 198 مليار دولار عام 2000 وصولا إلى 421 مليار دولار عام 2019. بما يعني تضاعفه خلال عقدين.

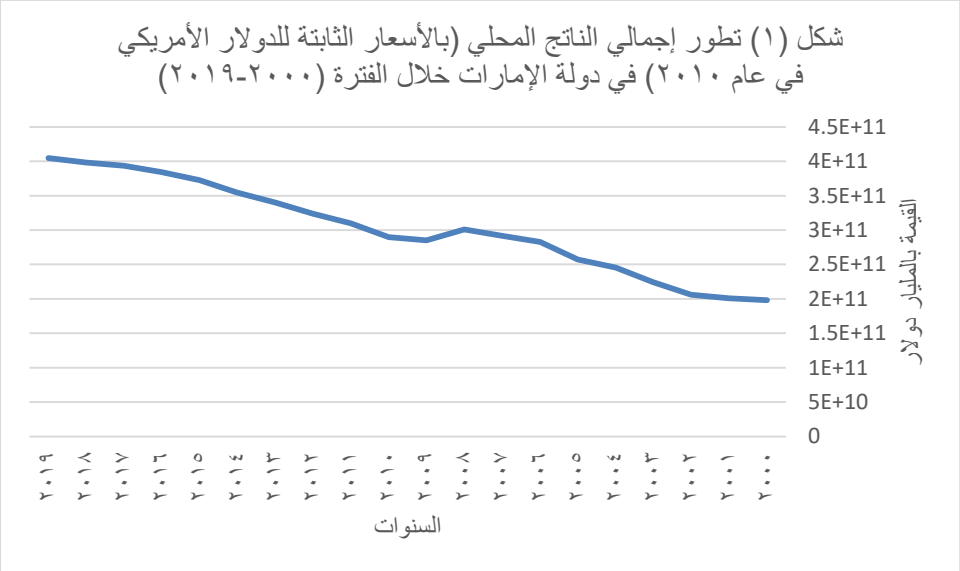

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

[16] البوابــة الرســمية لدولــة الإمــارات العربيــة المتحــدة، الاقتصــاد، أكتــوبر، 2020، https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy.

كما تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2019)، ليسجل متوسطا قدره 4.2%، بحد أدنى -5.2% عام 2009 على خلفية الازمة المالية العالمية(أزمة الرهن العقاري)، وحد أقصى 10.8% عام 2000، أنظر الشكل رقم (2).

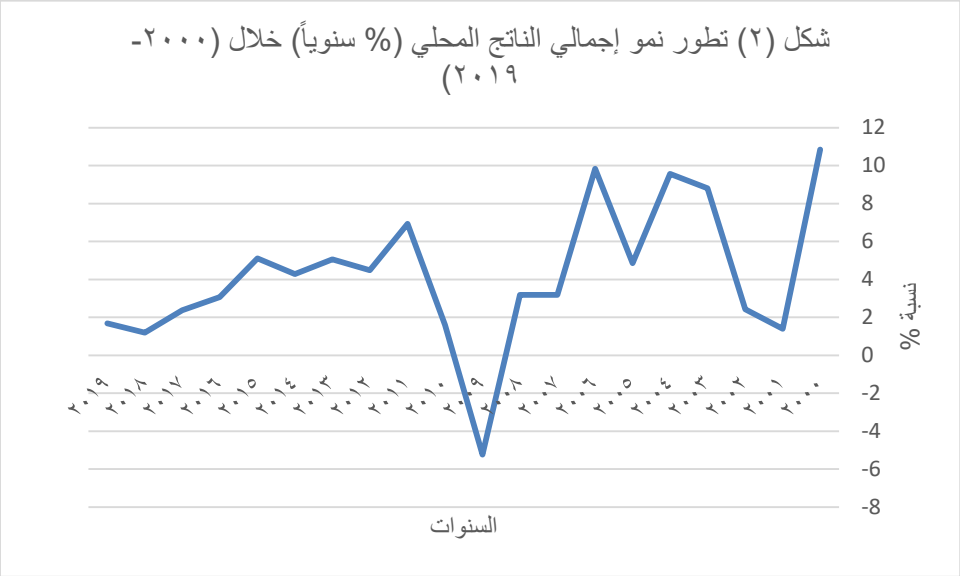

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

3- **نصيب الفرد من الناتج المحلي**: يشير الشكل رقم (3) إلى تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الأسعار الثابتة للدولار الأمريكي، من 63251.5 دولار إلى 41420.5 دولار بين عامي 2000و2019.

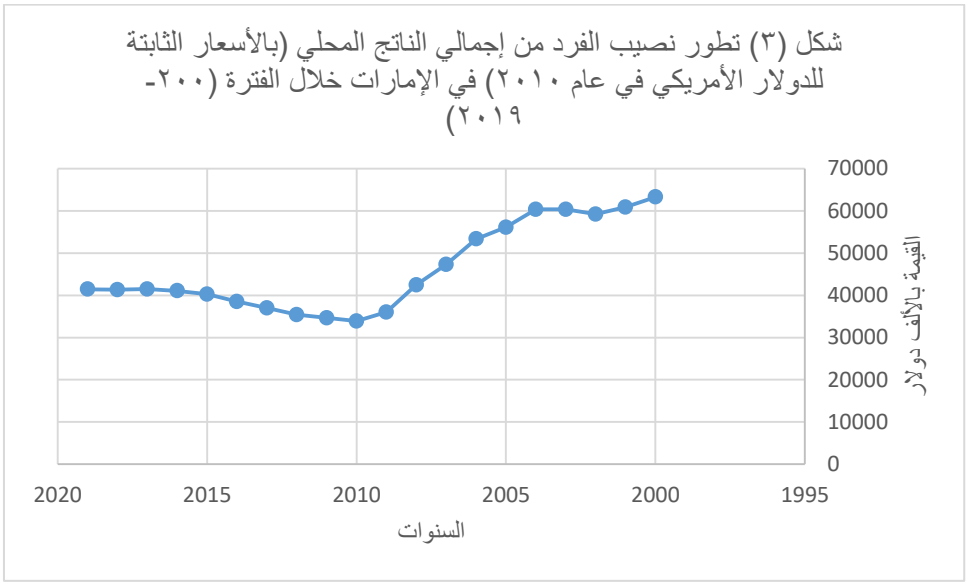

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

4- **معدلي البطالة والتضخم** : يحظى الاقتصاد الإماراتي بحالة من إستقرار التوظف الكامل، حيث لم يتعد معدل البطالة خلال الفترة (2000-2019) حاجز 3%. بل العكس هو الصحيح، حيث تراجع من أعلى مستوى له 3.17% عام 2004 إلى 2.3% عام 2019. كذلك تراجع معدل التضخم من 12.3% عام 2008 إلى -1.93% عام 2019.

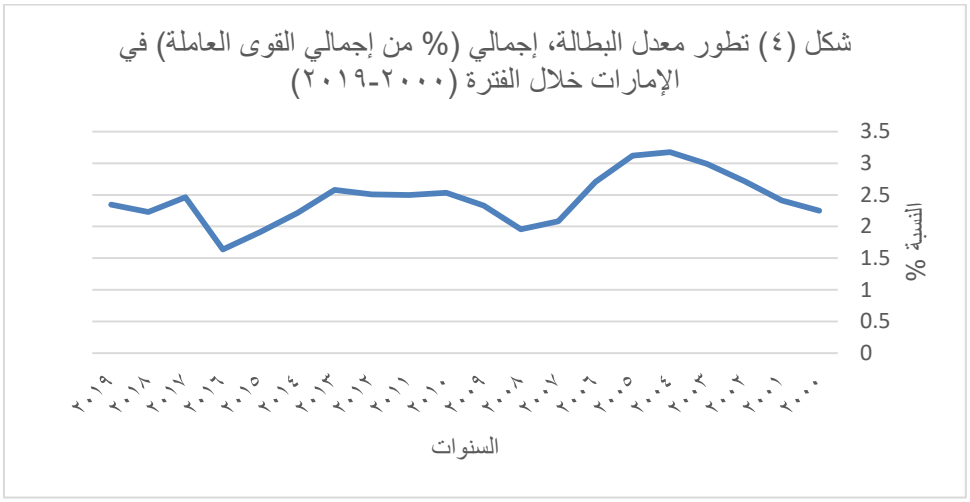

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

5- **المشاركة في سوق العمل والإعالة** : في الوقت الذي تزايدت فيه نسبة المشاركة في قوة العمل من السكان للفئة العمرية 15-64 من 76.87% عام 2000 إلى 83% عام 2019، تراجعت نسبة الإعالة في الاقتصاد الإماراتي من 37.2% إلى 18.8% في نفس الفترة. مما يدل على أن الاقتصاد الإماراتي اقتصاد نشط من الناحية الاقتصادية.

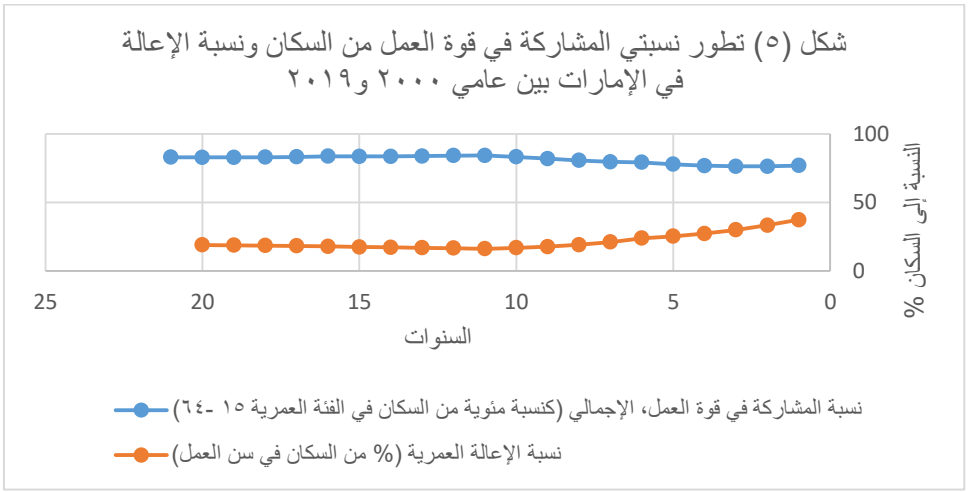

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

6- **الإحتياطيات الدولية :** بلغت إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، للاقتصاد الإماراتي عام 2019 ما مقداره 108.4 مليار دولار أمريكي، بعد أن كانت سجلت في عام 2000 مبلغا قدره 13.6 مليار دولار. بما يعني تضاعف الإحتياطيات الدولية للإمارات قرابة 8 مرات خلال عقدين فقط.

شكل (٦) تطور إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) في الإمارات بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٩

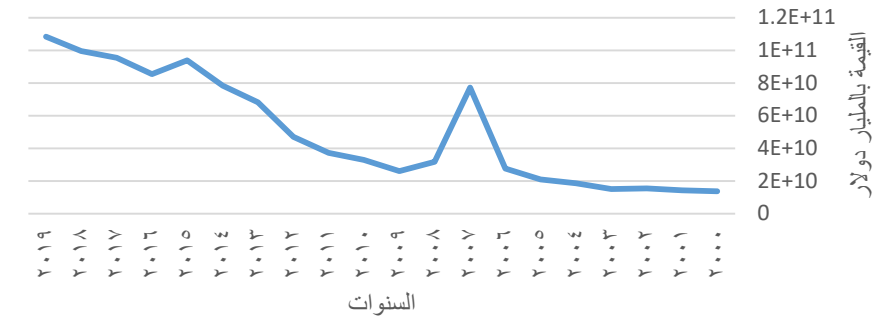

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

7- **هيكل القيمة المضافة للناتج** : يتشم هيكل الاقتصاد الإماراتي في تكوين القيمة المضافة للناتج، بالاعتماد على الموارد الطبيعية والخدمات، فقد تراجعت مساهمة الصناعة في القيمة المضافة من 48.5% إلى 46.2% بين عامي 2000 و2019. تبعها في ذلك القيمة المضافة للزراعة إلى الناتج، متراجعه من 2.3% إلى 0.7% خلال الفترة المذكورة. على ذات الدرب، تراجعت مساهمة القيمة المضافة للتصنيع من 9.1% إلى 8.7%. فيما خالفت مساهمة الخدمات في القمية المضافة الإتجاهات التنازلية، لستجيل تصاعدا من 49.2% إلى 53.1% خلال بداية ونهاية الفترة (2019-2000) كما في الشكل (7). وكانت نسبة إيرادات المورد النفطية إلى الناتج، قد إتسمت بالتذبذب خلال الفترة المشار إليها، متراجعه من 21% إلى 16.6% (أنظر الشكل).

شكل (٧) هيكل القيمة المضافة من الناتج في الاقتصاد الإماراتي بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٩

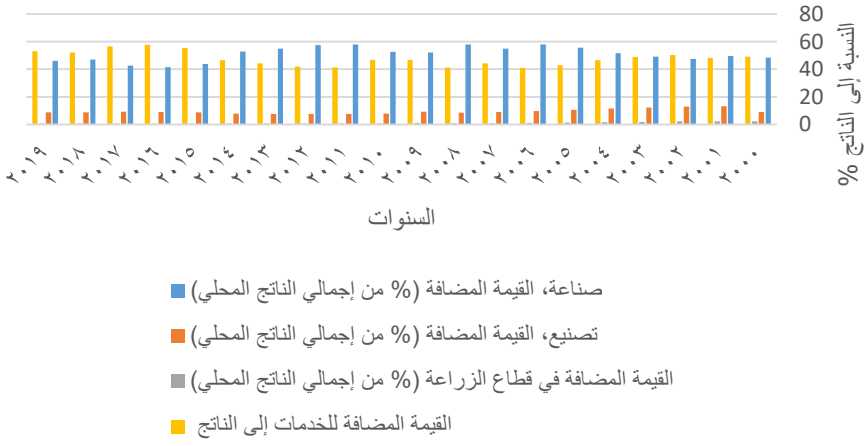

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي

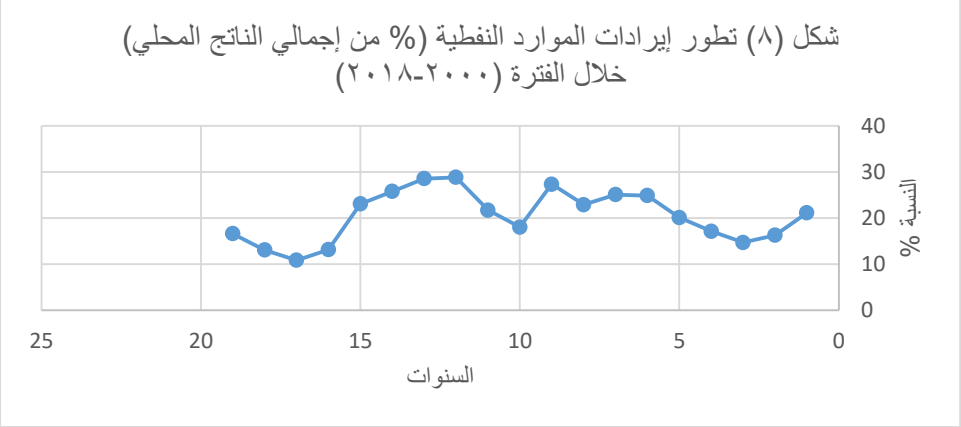

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي

8- **نسبة التجارة إلى الناتج** : تصاعدت نسبة التجارة إلى الناتج من 89.8% إلى 161% بين عامي 2000 و2019. وقد وصلت قيمة صادرات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) للاقتصاد الإماراتي إلى 402.7 مليار دولار عام 2019، بعد أن كانت 97.5 مليار دولار عام 2001، أي أنها تضاعفت أكثر من أربعة أضعاف في 18 عام. وفي ذات السياق، تصاعدت نسبة صادرات السلع والخدمات إلى الناتج من 49.2% إلى 92.5% بين عامي 2001 و2019. في ذات الوقت، تصاعدت قيمة واردات السلع والخدمات من 35 مليار دولار عام 2000 إلى 268 مليار دولار عام 2019. وكانت نسبة واردات السلع والخدمات إلى الناتج، قد تنامت من 40.7 % إلى 68.5% بين عامي 2001 و2019.

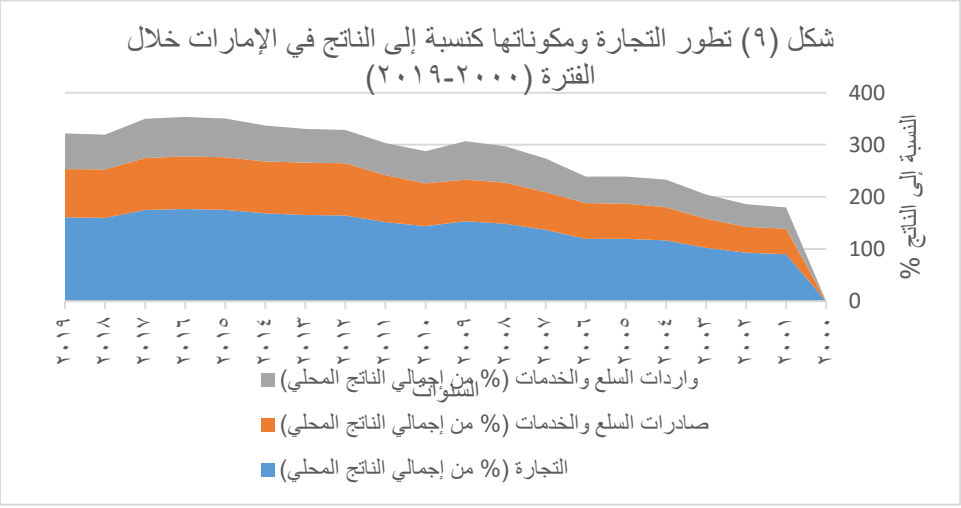

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

9- **الدين العام :** سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة دينًا حكوميًا يعادل 18.60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة في عام 2018.

شكل (10) تطور الدين الحكومي إلى الناتج خلال الفترة (2010-2018)

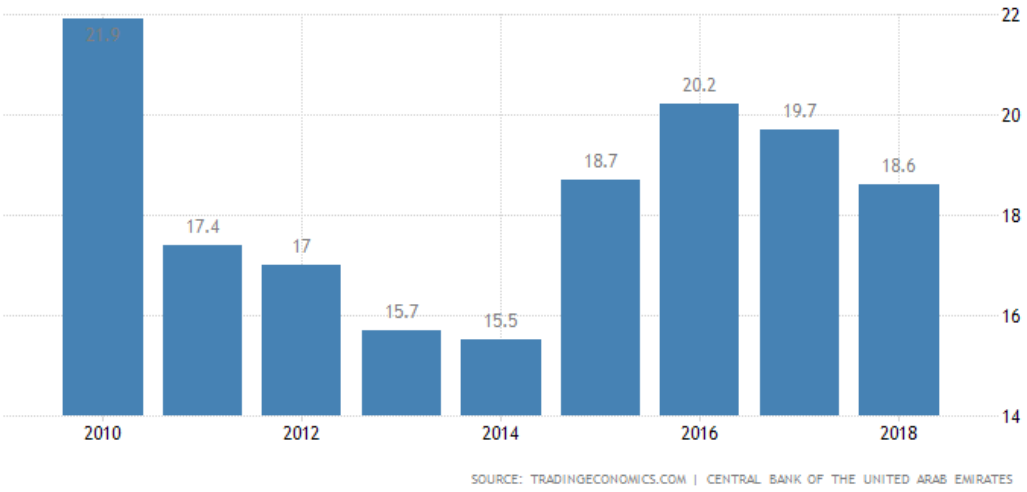

سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة 71 نقطة من أصل 100 في مؤشر مدركات الفساد لعام 2019 الذي نشرته منظمة الشفافية الدولية. وتُعد الإمارات العربية المتحدة هي الدولة 21 الأقل فساداً من بين 180 دولة، وفقاً لمؤشر مدركات الفساد لعام 2019 الذي نشرته منظمة الشفافية الدولية. كما سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة 75.01 نقطة من أصل 100 في تقرير التنافسية العالمية 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. وتصنف الإمارات العربية المتحدة الدولة 25 الأكثر تنافسية في العالم من بين 140 دولة تم تصنيفها في إصدار 2018 من تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. كما تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة 16 من بين 190 اقتصادًا في سهولة ممارسة الأعمال التجارية، وفقًا لأحدث التصنيفات السنوية للبنك الدولي، تدهور ترتيب الإمارات إلى 16 في 2019 من 11 في 2018.

القسم الثالث
تداعيات فيروس كورونا على المؤشرات الكلية للاقتصاد الاماراتي عام 2020

1/4 تطورات فيروس كورنا في الإمارات : تعد الإمارات الدولة رقم 39 في ترتيب الإصابة بفيروس كورونا المستجد، فحتى ال8 من نوفمبر سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة 143,289 حالة إصابة بفيروس كورونا منذ بدء الوباء. بالإضافة إلى ذلك، أبلغت الإمارات العربية المتحدة عن 515 حالة وفاة بسبب فيروس كورونا. فيما سجلت عدد حالات تعافي تقدر
138,959 حالة.

2/4 تداعيات فيروس كورورنا على المؤشرات الكلية للاقتصاد الإماراتي :

أدى تفشيء جائحة كورونا إلى تقلص الاقتصاد الإماراتي بنسبة 7.8٪ على أساس سنوي في الربع الثاني، وفقًا لتقديرات المصرف المركزي الإماراتي ، في حين من المتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد انخفض بنسبة 9.3٪ في الربع الثاني، بعد الانخفاض الأقل بنسبة 2.7٪ في الربع الأول. وعكست القراءات ركود النشاط الناجم عن الجائحة والإجراءات المتخذة لاحتواء انتشاره. انخفض التوظيف في الربع كما انخفضت أسعار المستهلك أيضًا، حيث أدى تراجع الطلب العالمي والمحلي إلى انخفاض أسعار النفط. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت التحويلات الخارجية أيضًا في الربع الثاني. ومع ذلك، تشير البيانات المتاحة إلى أن الاقتصاد بدأ في التعافي في الربع الثالث، مع انتعاش تدريجي في إنتاج النفط في يوليو وأغسطس، وإعادة فتح الحدود جزئيًا في أوائل سبتمبر. ومع ذلك، فإن ارتفاع حالات Covid-19 الجديدة خلال شهري أغسطس وسبتمبر يمكن أن يؤدي إلى تشديد القيود، الأمر الذي يزيد للاستهلاك الخاص في الربع الرابع[17].

في هذا البند نحلل ونتتبع أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لدولة الإمارات خلال عام 2020، وبإعتبار فترة التحليل تُعد قصيرة المدى، فإنه قد تم الرجوع إلى البيانات إلى فترة أطول كلما لزم الأمر، وعلى ضوء هذا تشير يمكن تحليل هذه المؤشرات على النحو التالي

أ- **حجم الناتج المحلي الإجمالي :** بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات 4040.7 مليار دولار أمريكي في عام 2019، وفقًا للبيانات الرسمية الصادرة عن البنك الدولي قيمة الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي تمثل 0.35٪ من الاقتصاد العالمي. فيما أظهرت قاعدة بيانات Trading Economics، أن الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة وصل إلى 421.14 مليار دولار أمريكي في عام 2019.

[17] Focus Economic, United Arab Emirates Economic Outlook, United Arab Emirates Economic Outlook October 6, 2020, https://www.focus-economics.com/countries/united-arab-emirates.

شكل رقم: (11)
تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي للإمارات حتى عام 2020 بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي 2010

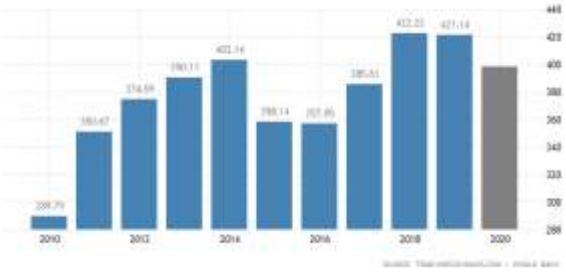

وقد سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة آخر مرة عند 41420.50 دولارًا أمريكيًا في عام 2019. ويعادل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة 328 في المائة من المتوسط العالمي.معدل النمو الاقتصادي : نما الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 1.6 في المائة في الربع الأخير من عام 2019، مدعوماً بقطاع النفط (2.0 في المائة) والقطاع غير النفطي (0.4 في المائة). بالنسبة لعام 2019 بالكامل، نما اقتصاد البلاد بنسبة 2.0 في المائة، مقارنة بتوسع بنسبة 1.7 في المائة في عام 2018.

شكل رقم (12) تطور نصيب الفرد من الناتج

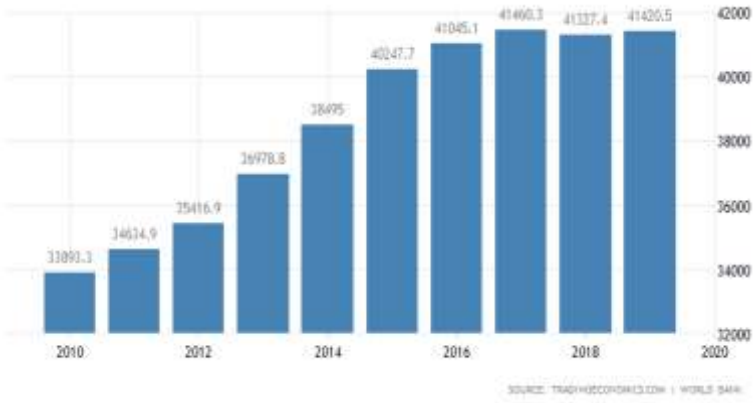

ب- **التوظف ومعدل البطالة :** ارتفع التوظيف في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 2٪ على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2020.
شكل (13) معدل التوظف في عام 2020

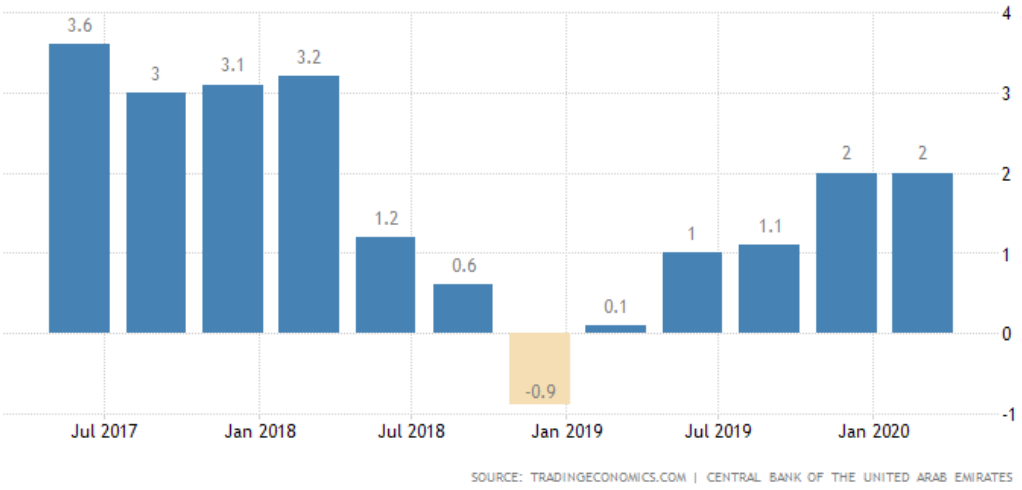

ت- **معدل التضخم :** انخفضت أسعار المستهلك في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 2.14٪ على أساس سنوي في يوليو من عام 2020، بعد انخفاض بنسبة 2.36٪ في الشهر السابق ومثل الشهر التاسع عشر على التوالي من الانكماش. ومع ذلك، انخفضت الأسعار بوتيرة أبطأ للإسكان والمرافق (-2.92 في المائة مقابل -2.95 في المائة في يونيو) ؛ النقل (-7.39٪ مقابل -11.1٪) والمفروشات (-3.06٪ مقابل -3.39٪). كما انتعشت تكلفة المطاعم والفنادق (3.72٪ مقابل -2.17٪) ، بينما تسارع التضخم للمنسوجات والملابس والأحذية (11.48٪ مقابل 10.70٪). في غضون ذلك ، تباطأ تضخم أسعار الغذاء (4.71٪ مقابل 5.68٪). على أساس شهري ، انخفضت أسعار المستهلك بنسبة 0.57 في المائة ، بعد ارتفاعها بنسبة 0.33 في المائة في الشهر السابق.

انخفض معدل التضخم السنوي في مصر إلى 3.4٪ في أغسطس 2020، وهو أدنى مستوى منذ أكتوبر الماضي 2019، من 4.2٪ في الشهر السابق. وانخفضت أسعار المواد الغذائية والمشروبات (-4.1٪)، خاصة الفواكه والخضروات (-5.6٪)، بسبب ضعف الطلب وسط أزمة فيروس كورونا. وارتفع معدل التضخم الأساسي السنوي إلى 0.8 بالمئة في أغسطس من 0.7 بالمئة في يوليو تموز. على أساس شهري، تراجعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.2 في المائة، وهو أول انخفاض شهري منذ ديسمبر الماضي، بعد ارتفاعها بنسبة 0.4 في المائة في الشهر السابق.

شكل رقم (14) تطور معدل التضخم في الإمارات

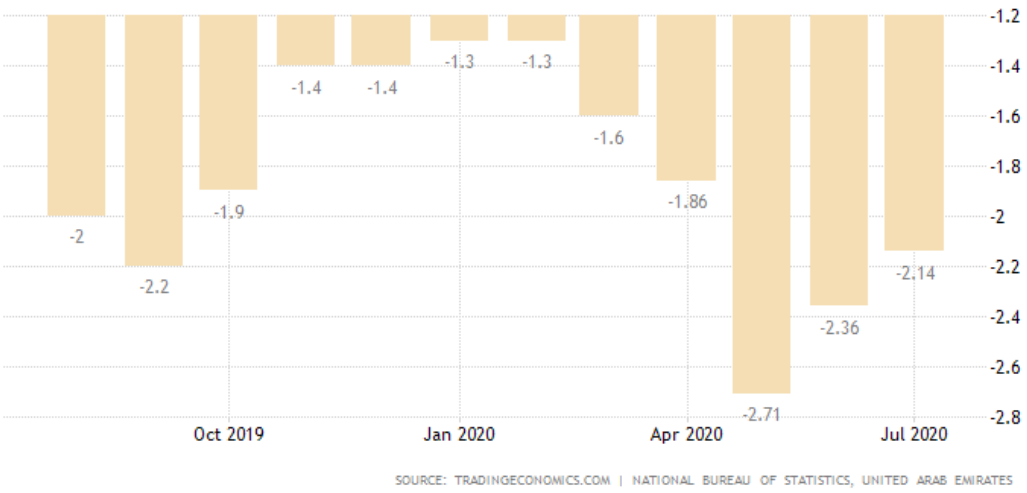

ث- **الميزان التجاري :** سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة فائضاً تجارياً قدره 274600 مليون درهم في عام 2019

شكل رقم(15) قيمة عجز الميزان التجاري

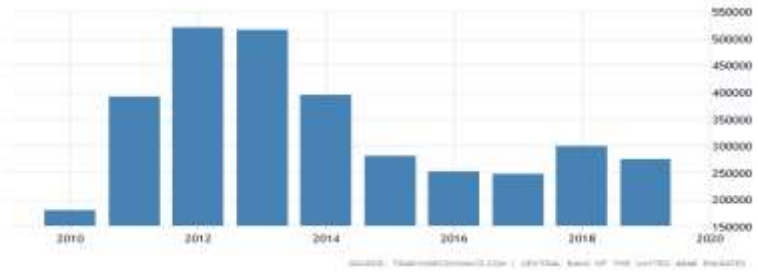

سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة فائضاً في الحساب الجاري بنسبة 9.10٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة في عام 2018.

شكل (16) الحساب الجاري إلى الناتج خلال الفترة (2010-2019)

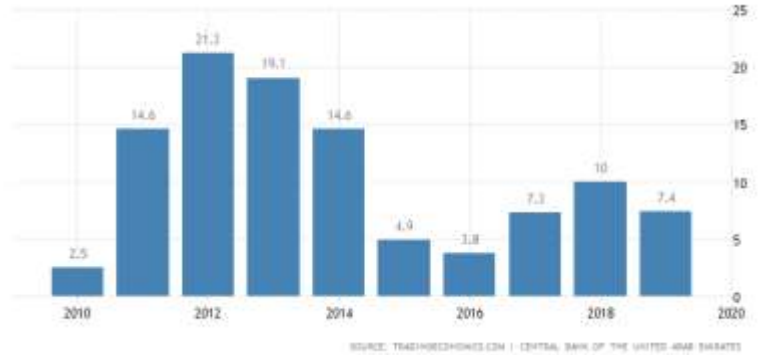

ج- **قيمة الصادرات والواردات :** انخفضت الصادرات في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى 1160200 مليون درهم في 2019 من 1163800 مليون درهم في 2018. ارتفعت الواردات في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى 885600 مليون درهم في 2019 من 864400 مليون درهم في 2018. أما الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة بمقدار 50600 مليون درهم في عام 2019.

شكل (17) تطور قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الإمارات بين عامي 2010 و2019

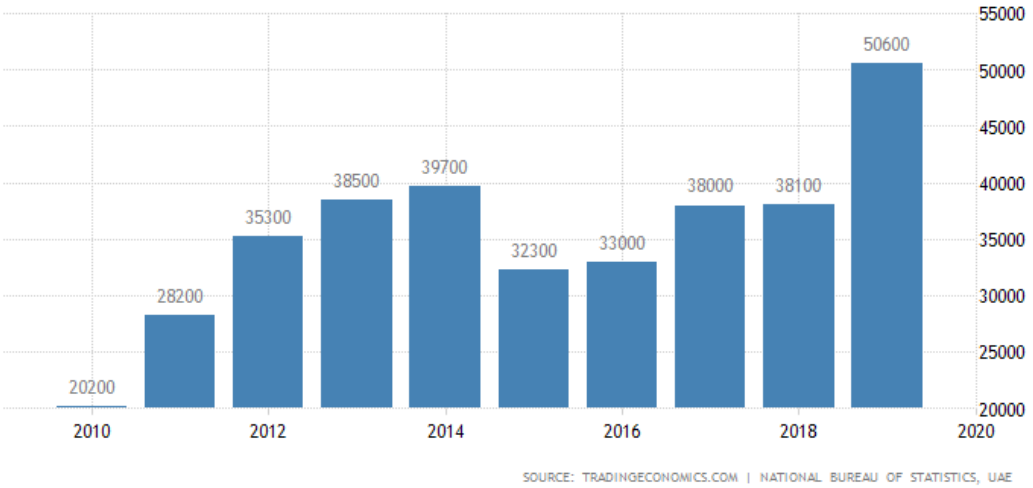

ح- **إنتاج النفط الخام :** بحسب منظمة البلدان المصدرة للنفط، ارتفع إنتاج النفط الخام في الإمارات العربية المتحدة إلى 2693 BBL / D / 1K في أغسطس من 2406 BBL / D / 1K في يوليو من عام 2020. ثم ما لبث، أن انخفض إنتاج النفط الخام في الإمارات العربية المتحدة إلى 2476 BBL / D / 1K في سبتمبر من 2693 BBL / D / 1K في أغسطس من عام 2020.

شكل (18) تطور إنتاج النفط الخام في الإمارات خلال عام 2020

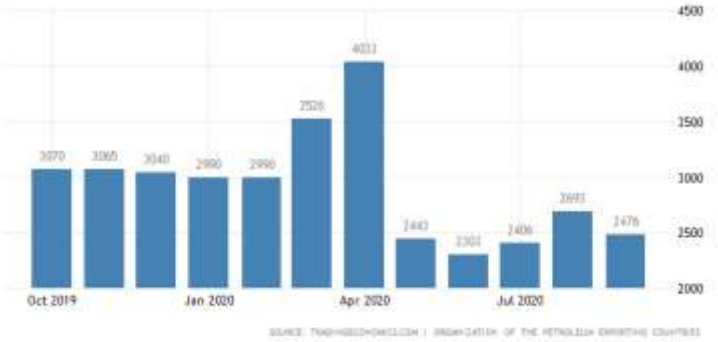

خ- **سعر الفائدة :** أبقى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي سعر إعادة الشراء القياسي عند 1.50 في المائة في 16 مارس 2020 ، لكنه خفض سعر الفائدة على شهادات الإيداع لمدة أسبوع واحد (CDs) بمقدار 75 نقطة أساس بعد القرار الطارئ

لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس في محاولة لتعزيز الاقتصاد وسط تفشي فيروس كورونا.

شكل رقم (19) تطور سعر الفائدة في خلال الفترة أكتوبر 2019: أكتوبر 2020

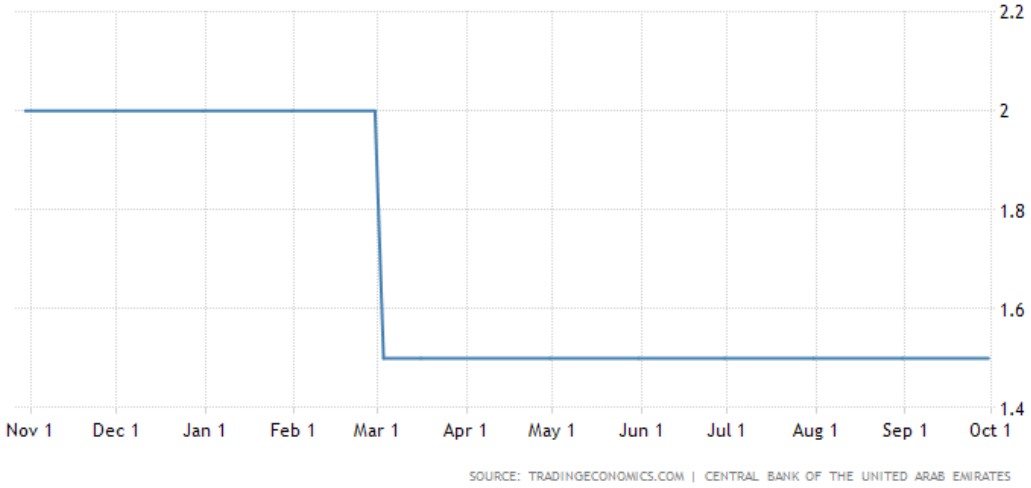

د- **الاحتياطي النقدي :** انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى 353.12 مليار درهم في مايو من 371.58 مليار درهم في أبريل من عام 2020.

شكل (20) احتياطيات النقد الأجنبي الإماراتي خلال الفترة يونيو 2019 – مايو 2020

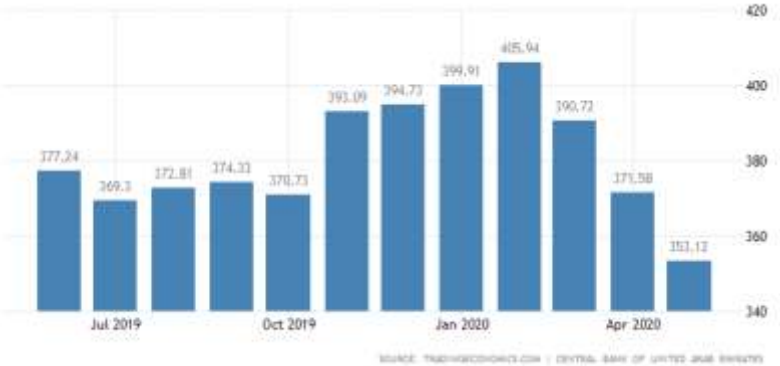

ذ- **احتياطيات الذهب** : ارتفعت احتياطيات الذهب في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى 31.50 طنًا في الربع الثاني من عام 2020 من 29.50 طنًا في الربع الأول من عام 2020.

شكل (21) احتياطيات الذهب

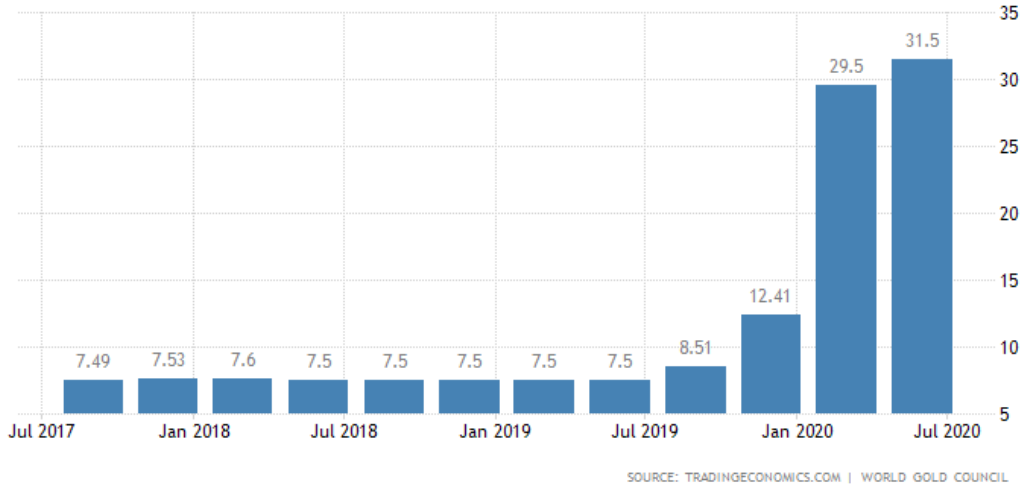

وقد انخفضت الميزانية العمومية للمصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى 443.40 مليار درهم إماراتي في مايو من 452.16 مليار درهم إماراتي في أبريل 2020.وقد ارتفعت قيمة القروض في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 5.50 في المائة في أغسطس من عام 2020 مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق. وعلى النقيض، فقد انخفضت القروض الممنوحة للقطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى 803585 مليون درهم في أغسطس من 809187 مليون درهم في يوليو من عام 2020. كما بلغ معدل الفائدة بين البنوك في الإمارات العربية المتحدة لمدة ثلاثة أشهر 0.45 في المائة يوم الاثنين 26 أكتوبر.

شكل (22) تطور سعر الفائدة بين البنوك خلال الفترة يناير 2019: أكتوبر 2019

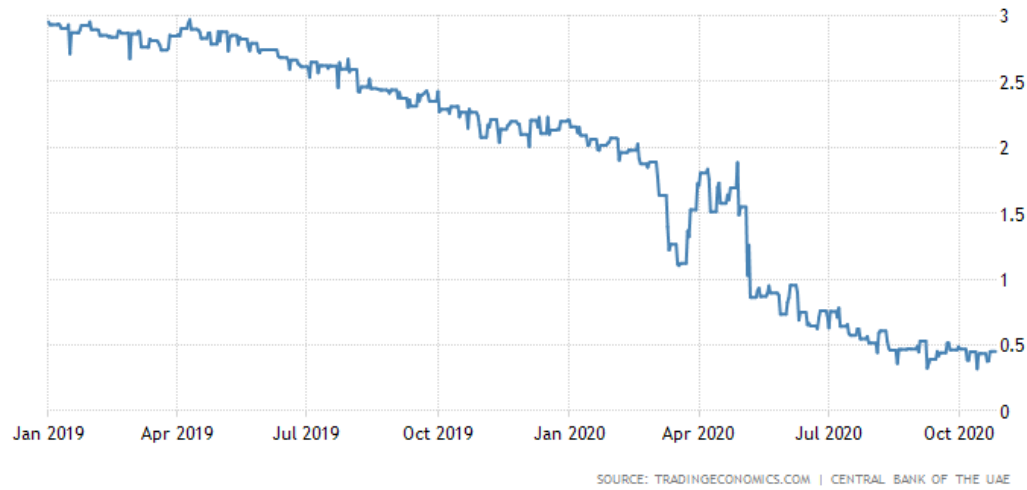

ثانيا : سياسات وإجراءات التعافي الاقتصادي في الإمارات :

تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة باقتصاد منفتح وديناميكي، حيث تمكنت خلال عقود قليلة من تحويل نفسها إلى واحدة من أكثر الحقائق تطوراً في الشرق الأوسط. مثل البلدان الأخرى في المنطقة، تضررت الإمارات بشدة من جائحة Covid-19، مما تسبب في صدمة مزدوجة للاقتصاد فمن ناحية، أدى الانهيار في الطلب وأسعار النفط الخام إلى الضغط على الصناعة، ومن هنا فصاعدًا، هناك تخفيضات في إنتاج أوبك. ومن هنا بدت دول الإمارات في أزمة مركبة وأدركت أن علاجها لن يكون إلا على ذات الوزن. وبالفعل خطت اتبعت مسارَها الخاص في إدارة الأزمة، إدراكاً منها لاختلاف نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي عن الدول الأخرى، كما أنها تعلم أن كل دولة تحظى بميزات نسبية توظفها في تحديد قدرات إدارة الأزمة وكيفياتها. ارتكز النموذج الإماراتي على مجموعة من المحددات التي حكمت استراتيجية مواجهة وباء كورونا، أبرزها[18]:

1.**مواكبة تعليمات** وتوجيهات منظمة الصحة العالمية، والْتزام تطبيقها بشكل كامل وسريع؛ منذ اليوم الأول لاكتشاف فيروس كورونا المستجد في الصين وإلى أن أعلنت عنه منظمة الصحة العالمية كجائحة.

2.**التزام معايير الشفافية في التعامل مع الأزمة**، والإفصاح التام عن البيانات الخاصة بوضع الوباء داخل الدولة، أولاً بأول.

3.**إشراك المجتمع في جهود احتواء المرض**، سواء من خلال توعيته بدوره في هذه الأزمة ومسؤوليته في اتباع إجراءات الوقاية، خصوصاً "التباعد الاجتماعي"؛ أو من خلال تعزيز مبادرات المجتمع، أفراداً وشركات، كتأسيس "صندوق الإمارات وطن الإنسانية" الذي يتلقى مساهمات الأفراد والمؤسسات المادية والعينية والدعم اللوجستي، وإطلاق هيئة المساهمات المجتمعية في أبوظبي برنامج "معاً نحن بخير."

4.محاولة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي أثبتت نجاعتها، وبالذات تجربة كوريا الجنوبية في توسيع الفحص المخبري للكشف عن الفيروس، وفي هذا الصدد تُعد الدولة الأعلى في العالم من حيث نسبة إجراء الفحص إلى عدد السكان، والتي بلغت 13 ألف فحص لكل مليون نسمة.

5.التقييم المستمر والدينامي لواقع الأزمة، واتخاذ الإجراءات المتناسبة مع الحالة، دون هلع أو فقدان التوازن.

6.عدم الاقتصار على مواجهة التداعيات الصحية لوباء كورونا، ولكن وضع الخطط واتخاذ الإجراءات والقرارات لمواجهة التداعيات الأخرى الناتجة عن الوباء، كالتداعيات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية.

[18] مركز الإمارات للسياسات، نموذج دولة الإمارات في مواجهة أزمة جائحة كورونا، 2020، https://epc.ae/ar/brief/uae-model-in-confronting-coronavirus-pandemic.

7.التحرك الاستباقي في إدارة الأزمة من خلال تجهيز الخطط والقدرات للتعامل مع الخطوات المقبلة، والاستعداد لكافة السيناريوهات المحتملة.

وعَمِد النموذج الإماراتي في احتواء وباء كورونا إلى توظيف المزايا النسبية التي تتمتع بها دولة الإمارات، ومن أهمها:

1.دينامية الإدارة الحكومية وفاعليتها؛ ما مكّنها من إدارة الأزمة بكفاءة واتخاذ القرارات اللازمة بشكل عاجل ودون إبطاء مع ضمان التنفيذ السريع. وفي هذا الصدد أيضاً كان أبلغ الأثر للمتابعة اليومية لقيادات الدولة العليا للإجراءات المتخذة، والظهور المتكرر لها على وسائل الإعلام المختلفة، وتأكيداتهم على تحمل الدولة مسؤوليتها في حماية حياة الإنسان الموجود على أرض الدولة، مواطناً ومقيماً وزائرا.

2.القدرات المالية الكبيرة للدولة التي يمكنها معها اتخاذ القرارات المثلى في إدارة الأزمة، واتخاذ الإجراءات الاحترازية والوقائية دون اعتبار للكلفة المالية.

3.جودة النظام الصحي في الدولة الذي استجاب للأزمة دون اضطراب ودون مواجهة النقص سواء في التجهيزات والمعدات الطبية أو في الكوادر البشرية.

4.استعداد الدولة المسبق لحالات الطوارئ والأزمات، والتي كان منها تعزيز المخزون الاستراتيجي للدولة في مجالي الغذاء والدواء، وهو ما ظهر من خلال عدم حصول أي نقص في السلع المختلفة في الأسواق منذ بداية الأزمة .

5.تطوُّر البنية التحتية في الدولة، وشبكة الاتصالات والإنترنت؛ ما أتاح للمدارس والجامعات التحول نحو التعليم من بُعد، وكذلك كثير من المؤسسات في القطاعين العام والخاص التي تحولت إلى العمل من بُعد، وتقدم الحكومة الرقمية الذي يسّر لجوء الناس بشكل شبه كامل إلى الخدمات الرقمية دون الحاجة إلى الذهاب إلى مقرات الوزارات والهيئات الحكومية .

6.توظيف الحلول الذكية والمبتكرة في مواجهة الوباء وإدارة الأزمة، مثل استخدام الطائرات من دون طيار "درونز" في تعقيم المدن، وتطوير خدمة الصيدلية المتنقلة "دوائي" التي تقوم بتوصيل الأدوية إلى المنازل، لتجنيب أصحاب الأمراض المزمنة وكبار السن الذهاب إلى المشافي، وفي الوقت نفسه تخفيف الضغط على المرافق الطبية؛ وغيرها من الابتكارات.

7.النظام الاتحادي للدولة الذي سهّل وضع "الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث" استراتيجية إدارة الأزمة مركزياً، وتنفيذ كل إمارة لهذه الاستراتيجية والتوجيهات الصادرة من الهيئة وباقي الجهاد الاتحادية، مع ترك هامش لكل إمارة لتتخذ الإجراءات الإضافية التي تراها مناسبة[19].

[19] مركز الإمارات للسياسات، مرجع سابق.

ومن المتوقع أن يتعافى اقتصاد الإمارات بقوة مرة أخرى في عام 2021 حتى عام 2024 ، ليصل إلى معدل نمو (الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة 4.1٪ في عام 2021، بعد انكماش بنسبة 5٪ في عام 2020. ويتوقع صندوق النقد الدولي في توقعات أكتوبر أن يشهد الاقتصاد الإماراتي نموًا بنسبة 1.3 في المائة في عام 2021 ، وهو أقل من توقعات أبريل البالغة 3.3 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، تتوقع أحدث التوقعات الصادرة عن معهد التمويل الدولي (IIF) أيضًا أن يتحول اقتصاد الإمارات العربية المتحدة في عام 2021 مع نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.1 في المائة بعد الانكماش المتوقع بنسبة 5.7 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي هذا العام.

وقد احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً في مؤشر التعافي الاقتصادي لما بعد COVID[20] الذي نشرته مجموعة Horizon Research Group[21]. وبحسب ما توصل إليه التقرير الذي يغطي 122 دولة، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة في طليعة الدول العربية، مدعومة بالعديد من العوامل ومجالات القوة بما في ذلك إطار مؤسسي قوي وقدرات رقمية متطورة عبر مختلف القطاعات، بالإضافة إلى التعليم العالي. مستوى السكان. وتقع الإمارات في المرتبة 37، كشفت نتيجة المؤشر COVID Economic Recovery Index score عن 60.27 نقطة. حيث سجلت في القدرة الإستيعابية Absorptive Capacity 51.7 نقطة و66.51 في مرونة الاقتصاد Economic Agility و62.59 في المرونة الصحية Health Resilience. ومثل هذا الأداء القوي لمؤسسات الدولة المختلفة في التعامل مع الوباء منذ ظهوره وحتى الآن واضح في نجاح دولة الإمارات في تجاوز الأزمة. ونتيجة لذلك، احتلت الدولة المرتبة 15 من حيث قوة سوق العمل، والخامسة عالميًا في مجال الصحة العامة، والمرتبة 17 من حيث مستوى الدين، والمرتبة 19 من حيث الحوكمة ورأس المال الاجتماعي، والمرتبة 21 من حيث قوة الاقتصاد الرقمي. ووفقاً للتقرير، لعبت القدرات الرقمية المتقدمة لدولة الإمارات على المستويين الاجتماعي والاقتصادي دوراً حاسماً في التخفيف من الآثار السلبية على العديد من القطاعات. وأكد وزير الاقتصاد أن المرحلة المقبلة ستأتي بفرص إضافية يمكن لرجال الأعمال والمستثمرين الاستفادة منها، الأمر الذي ينعكس في المؤشرات الإيجابية التي ترصد وتيرة التعافي الاقتصادي لدولة الإمارات.

[20] Horizon Group, COVID Economic Recovery Index, 2020, https://www.covidrecoveryindex.org/ranking.

[21] يحتوي مؤشر التعافي الاقتصادي COVID (CERI) على ثلاث ركائز متساوية الأهمية: القدرة الاستيعابية ، والرشاقة الاقتصادية ، والمرونة الصحية. انقر عليها لاكتشاف أداء البلدان في كل ركيزة ومكوناتها المختلفة. يمكنك أيضًا النقر فوق عنوان كل عمود لترتيب البلدان بناءً على درجاتها في هذا المكون. يقوم المؤشر بتقييم القدرات والمزايا التنافسية التي تمتلكها مختلف البلدان والتي ساعدتها على التعامل بفعالية مع الأزمة ودفع عجلة الانتعاش. ويهدف المؤشر إلى المساهمة في تطوير سياسات فعالة للتغلب على التحديات المصاحبة ودعم الجهود التي تم بذلها لتحقيق التعافي الكامل في جميع القطاعات.

وأوضح أنه على الرغم من التحديات التي يفرضها الوباء على مستوى العالم، فإن الوضع الائتماني والمالي والنقدي في دولة الإمارات قوي ومستقر، بفضل الأصول المالية الضخمة وقدرات البنية التحتية واللوجستية والعلاقات الاقتصادية المتنوعة لدولة الإمارات مع مختلف دول العالم[22].

وعلى ضوء ما تقدم، فقد لعبت عديد من المؤسسات والهيئات أدوار متعددة في تحقيق تقدم في التعافي الاقتصادي في دولة الإمارات، نشير منها إلى ما يلي :

أ- **على المستوى التشريعي :** بادرت حكومة دولة الإمارات باتخاذ العديد من الإجراءات الضرورية لاحتواء فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد وضعت الحكومة قائمة بالأفعال والأخطاء التي تمثل مخالفة لإجراءات الصحة والسلامة المطبقة للسيطرة على انتشار فيروس كورونا في الدولة. وفيما يلي قائمة بالمخالفات والغرامات التي يتم تطبيقها اعتباراً من 26 مارس 2020 في الجدول رقم (3).

جدول (3) قائمة بالمخالفات والغرامات التي يتم تطبيقها اعتباراً من 26 مارس 2020

المخالفة	الغرامة
• **مخالفة قرار الاستشفاء الإلزامي لإخضاع المصابين في حالة رفضهم مباشرة أو متابعة العلاج المقرر لهم رغم إخطارهم بضرورة ذلك**	50,000 درهم
• **عدم الالتزام بتعليمات الحجر المنزلي وفقا لدليل الحجر المنزلي وإعادة الفحص حسب الإجراءات الصحية أو الامتناع عن تنفيذها**	50,000 درهم
• **مخالفة عدم التقيد بإغلاق مؤسسة تعليمية أو دار من دور السينما والرياضة والملاهي أو المراكز التجارية أو الأسواق المفتوحة أو الحدائق أو المتنزهات أو المقاهي أو مراكز التسوق أو المطاعم أو ما في حكمها، أو استقبال مرتادين في أي منها بالمخالفة للتعليمات** • **مخالفة عدم التقيد بالتدابير الخاصة بفتح الحدائق العامة والشواطئ ومراكز التدريب الرياضي والمساج العامة ومسابح الفنادق دون القيام بالإجراءات التي تقررها الجهات المختصة** • **مخالفة عدم التقيد بإيقاف جميع الرحلات البحرية السياحية مؤقتا**	50,000 درهم للمسؤول عن المنشأة والغلق الإداري 500 درهم للزائر
• **مخالفة منع أو تقييد التجمعات او الاجتماعات او إقامة الاحتفالات الخاصة والعامة، أو التجمع أو التواجد في الأماكن العامة أو المزارع الخاصة أو العزب**	10,000 درهم لمن قام بالدعوة أو التنظيم 5,000 درهم لكل من شارك
• **مخالفة التدابير الصادرة من وزارة الصحة ووقاية المجتمع تجاه القادمين للدولة من الدول الموبوءة بأي من الامراض السارية.**	2,000 درهم
• **مخالفة الامتناع عن اتخاذ الإجراءات الصحية المناسبة بخصوص تنظيم الأسواق والطرقات والأماكن العامة الأخرى المستثناة من الغلق المؤقت، والامتناع عن تنفيذ أمر إزالة أي بناء مؤقت أو إتلاف**	3,000 درهم

[22] Gulf Today, UAE ranks first in Arab countries in post-COVID economic recovery index, October, 2020, https://www.gulftoday.ae/business/2020/10/13/uae-ranks-first-in-arab-countries-in-post-covid-economic-recovery-index.

أمتعة أو ملابس أو غيرها والثابت تلوثها أو احتمال تلوثها بأي عامل ممرض دون إمكان تطهيرها بالطرق المتبعة	
• الامتناع عن اتخاذ الإجراءات الاحترازية لطاقم سفن المأوى	10,000 درهم
• مخالفة الخروج من المنازل دون مقتضى أو ضرورة، أو لغير دواعي العمل او لشراء الحاجات الأساسية	2,000 درهم
• مخالفة احكام اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الأمراض السارية بشأن دفن أو نقل جثة أي شخص متوفى بأحد الأمراض السارية	3,000 درهم
• تجاوز عدد الركاب المسموح به في السيارة الواحدة لأكثر من ثلاثة أشخاص	1,000 درهم لقائد المركبة
• مخالفة عدم ارتداء الكمامات الطبية في الأماكن المغلقة وعدم مراعاة مسافة التباعد بين الأشخاص	1,000 درهم
• مخالفة عدم اتخاذ إجراءات التعقيم لوسائل النقل العام	5,000 درهم
• مراجعة أو التردد على المنشآت الصحية في غير الأحوال المقررة من وزارة الصحة ووقاية المجتمع أو في غير الحالات الضرورية	1,000 درهم
• رفض إجراء الفحص الطبي عند الطلب من الجهات المختصة	5,000 درهم

المصدر : البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، تشريعات مكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، مارس، 2020.

ب- دور البنك المركزي والسياسة النقدية في التعافي الاقتصادي : والذي نفذ البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة حتى الآن إجراءات تحفيزية لنحو 18٪ من الناتج المحلي الإجمالي. من بين 100 مليار درهم من التحفيز النقدي المعلن عنها حتى الآن، تم تخصيص معظم الأموال للشركات الصغيرة والمتوسطة والمستهلكين. لكنه يوضح أيضًا ما هي الاستراتيجيات التي يمكن أن تساعد في تعافي الناتج المحلي الإجمالي[23]:

أ) تبسيط قواعد مشاركة المستثمرين الأجانب في الأعمال التجارية المحلية؛

ب) مزيد من تخفيف قواعد الإقامة؛

ج) تشجيع نمو القطاع الخاص بشكل أسرع.

[23] مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، (2020)، https://centralbank.ae/ar

اعتمد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خطة دعم اقتصادي شاملة بقيمة 100 مليار درهم لدعم الاقتصاد الوطني، وحماية المستهلكين والشركات المتضررة اقتصادياً من الوباء. نفذ المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي حزمة حوافز اقتصادية متنوعة في كافة القطاعات المحلية من بينها تخصيص ثلاثة مليارات درهم لبرنامج الضمانات الائتمانية لتحفيز تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة. ضخت حكومة دبي حزمة حوافز اقتصادية بقيمة 1.5 مليار درهم بهدف تعزيز السيولة المالية، والتخفيف من حدة تأثيرات الوضع الاقتصادي الاستثنائي الذي يشهده العالم في ظل الوباء. اعتمد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خطة دعم اقتصادي شاملة بقيمة 100 مليار درهم في مسعى يهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني، وحماية المستهلكين والشركات، وذلك في إطار إعلان منظمة الصحة العالمية فيروس "كوفيد - 19" وباء عالميا. وتتألف خطة الدعم المالي الموجّهة من اعتماد مالي يصل إلى 50 مليار درهم، خُصص من أموال المصرف المركزي لمنح قروض وسلف بتكلفة صفرية للبنوك العاملة بالدولة مغطاة بضمان، بالإضافة إلى 50 مليار درهم يتم تحريرها من رؤوس الأموال الوقائية الإضافية للبنوك. ويهدف الغرض من الخطة إلى توفير إعفاء مؤقت من دفعات أصل الدين والفوائد على القروض القائمة لكافة شركات القطاع الخاص والعملاء الأفراد المتأثرين في الدولة. وسوف تستخدم البنوك المشاركة في هذه الخطة التمويل في منح إعفاء مؤقت لعملائها من شركات القطاع الخاص وعملائها الأفراد لمدة 6 أشهر[24].

ت- **دور السياسة المالية** : لعبت السياسات الحكومية دورًا رئيسيًا في التعافي الاقتصادي. حصلت دبي مؤخرًا على "شهادة السفر الآمن" من المجلس العالمي للسفر والسياحة، بينما احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة في اختبار Covid-19 لكل مليون من السكان. مع انتعاش دولة الإمارات العربية المتحدة اقتصاديًا - فتح مراكز تجارية، والسماح للمكاتب بالعمل، وإعادة الحياة إلى المسار الصحيح - تعمل أيضًا بنشاط على صياغة تشريعات واتخاذ تدابير لدعم المقيمين والسائحين دون إيقاف أي من مشاريعها أو خططها الوطنية. حزمة تحفيز اقتصادي إضافية بقيمة 16 مليار درهم اعتمد مجلس الوزراء بحكومة دولة الإمارات حزمة مبادرات في الحكومة الاتحادية لدعم استمرارية الأعمال وتحفيز إضافي للاقتصاد الوطني بقيمة 16 مليار درهم، لتكمل الحزم الاقتصادية التي تم الإعلان عنها من قبل. وتضمنت القرارات الإضافية تعليق تحصيل رسوم تصاريح العمل لمدة 6 شهور قابلة للتمديد، وتخفيض رسوم العمالة وتكلفة ممارسة الأعمال، ودعم الشركات الصغيرة وتسريع مشروعات البنية التحتية الكبرى لدى الحكومة الاتحادية.

[24] البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، حزم التحفيز الاقتصادي للحكومة الاتحادية، 2020، https://u.ae/ar-AE/information-and-services/justice-safety-and-the-law/handling-the-covid-19-outbreak/economic-support-to-minimise-the-impact-of-covid-19/economic-support-of-the-federal-government.

وتمثل هذه الخطوة دعم اتحادي إضافي يتكامل مع حزم الدعم الاقتصادي لكل من إمارة أبوظبي ودبي والمصرف المركزي لدعم استمرارية الأعمال ومواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، ليصل إجمالي الدعم إلى 126.5 مليار درهم[25].

ث- **دور النفط في التعافي الاقتصادي**: دور النفط في التعافي الاقتصادي ذات أولوية، حيث يعتبر النفط المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة في الإمارات، وتمثل صادرات النفط حوالي 25٪ من إجمالي صادرات الإمارات، وهدفها استقرار الاقتصاد وتحقيق انتعاش الأسعار. منه.

ج- **دعم سوق العمل في القطاع الخاص أثناء تفشي كوفيد 19**: نفذت حكومة الإمارات العربية المتحدة نظام العمل عن بعد في القطاع الخاص لحماية الموظفين من عدوى كوفيد-19، كما سمحت للعمالة الوافدة في القطاع الخاص بالعودة إلى بلادهم، إن رغبوا والقدوم إلى دولة الإمارات مجدداً عند انتهاء هذه الجائحة. سهلت الدولة أيضا إجراءات تجديد تصاريح العمل وتأشيرات الإقامة للموظفين والعمالة المنزلية، كما رفعت القيود المطبقة على المنشآت المخالفة ومكنتها من الحصول على تصاريح عمل داخلية جديدة، وتجديد تصاريح العمل القائمة، وإصدار تصاريح عمل داخلية جديدة لمهن المستوى المهاري الثالث دون إلزامها بشرط الشهادة العلمية. فذت دولة الإمارات قرار العمل عن بعد في شركات القطاع الخاص للحد من انتشار فيروس كوفيد-19. كما وفرت دليلاً إرشادياً لعدة تدابير وقائية واحترازية يتعين على شركات القطاع الخاص التقيد بها. تشمل هذه التدابير خفض حضور أعداد العاملين في منشآت القطاع الخاص إلى 30%، وتوفير نقاط فحص عند المداخل يتم فيها إجراء اختبارات قياس درجة الحرارة، والسؤال عن أعراض الفيروس بشكل يومي. أعفت حكومة الإمارات العمال المنتهية تصاريح عملهم من الفحص الطبي الخاص بالإقامة مع إصدار وتجديد تصاريح العمل والاقامات تلقائيا لعمالة المنشآت وعمالة الخدمه المنزلية. بالإضافة إلى ذلك اعتبرت دولة الإمارات إقامة الوافدين، سواءً كانوا متواجدين داخل الدولة أو خارجها سارية المفعول حتى نهاية ديسمبر 2020 متى صادف تاريخ انتهائها بعد الأول من مارس 2020، كذلك الحال بالنسبة لتأشيرات وأذونات الدخول للمتواجدين داخل الدولة ،حيث تعتبر سارية أيضاً حتى نهاية ديسمبر 2020، متى صادف تاريخ انتهائها بعد الأول من مارس 2020 [26].

ح- **اعتماد نظامي التعلم التقليدي والتعلم عن بعد في المدارس للعام الدراسي 2020-2021.** بالنسبة للعام الدراسي 2020-2021، اعتمدت حكومة الإمارات للطلاب خيار الدراسة عن بعد من منازلهم، أو الحضور الفعلي إلى المدارس مع الالتزام بالتدابير الوقائية، أو اختيار مزيج من النظامين، أي ما يُعرف بالتعليم الهجين. على المدارس والمنشآت التعليمية وكافة كوادرها من الإداريين، والمعلمين، ومزودي الخدمات، والطلاب الالتزام بالإجراءات والبروتوكولات التي وضعتها الجهات المعنية للحد من انتشار كوفيد-19 وضمان عودة آمنة للمدارس.

[25] البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق.

[26] البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، دعم سوق العمل في القطاع الخاص أثناء تفشي كوفيد 19، 2020، https://u.ae/ar-AE/information-and-services/justice-safety-and-the-law/handling-the-covid-19-outbreak/supporting-the-labour-market-in-the-private-sector-in-times-of-covid19.

في 15 أغسطس 2020، أعلنت وزارة التربية والتعليم عن قرارها استئناف الدراسة في 30 أغسطس، في جميع مدارس الدولة، ولكافة المراحل الدراسية، دون استثناء وفق نظامين: التعلم التقليدي المباشر حيث يداوم الطالب في المدرسة وفق إجرارات احترازية وقائية وصحية، أو نظام التعلم عن بعد حيث يتلقى الطالب دروسه عبر الإنترنت. وأتاحت الوزارة لأولياء الأمور حرية الاختيار بين دوام أبنائهم في المدرسة، أو التعلم عن بعد في الفصل الدراسي الأول للعام 2020-2021. طلبت الوزارة من جميع المدارس طرح النظامين أمام أولياء الأمور وترك حرية الاختيار لهم. ولضمان عودة تدريجية آمنة، أطلقت الوزارة وثيقة تتضمن مجموعة من البروتوكولات والاشتراطات والإجراءات الاحترازية الواجب اتباعها من قبل جميع المنشآت التعليمية في الدولة، من أجل تحقيق بيئة تعليمية آمنة وصحية ومحفزة للتعلم عند تشغيل المنشآت التعليمية أثناء جائحة كوفيد-19.

خ- **الحلول الذكية :** استخدمت دولة الإمارات العديد من الحلول الذكية للكشف عن حالات كوفيد-19، وتتبعه، والسيطرة على انتشاره. ومن أبرز هذه الحلول الذكية تطبيق الحصن. يتيح تطبيق الحصن معرفة الأشخاص المخالطين للحالات المصابة بفيروس كوفيد-19، كما يوفر خاصية الإطلاع على نتائج الفحوصات الطبية لكوفيد-19 بسهولة .من الحلول الذكية الأخرى، منصة "الدكتور الافتراضي لكوفيد-19"، والتي من خلالها يمكن للأشخاص تقييم الأعراض المرضية التي تظهر عليهم وما إذا كانت تلك الأعراض مرتبطة بفيروس كورونا المستجد "كوفيد-19"، أم لا. تطرح المنصة على المريض مجموعة من الأسئلة وبناء على إجابات الشخص يستنتج الدكتور الافتراضي فيما إذا كان المريض يُعاني من احتمالية إصابته بمرض كوفيد-19. اعتماد تقنية DPI المبنية على أشعة الليزر للكشف عن إصابات فيروس كوفيد-19. وفي 14 يوليو 2020 اعتمدت وزارة الصحة ووقاية المجتمع تقنية (DPI) المبنية على أشعة الليزر للكشف عن الحالات المشتبه بإصابتها بفيروس كوفيد-19. وهذا الجهاز ابتكار إماراتي طوره مختبر كوانت ليز ومقره أبوظبي، ويقرأ عينات الدم لعدد كبير من الأفراد ليحدد خلال ثوان معدودة وجود التهابات نتيجة إصابات فيروسية. وفقاً لوزارة الصحة تستطيع تقنية (DPI) المبنية على الليزر والمعتمدة على تضمين الطور البصري، التعرف على الفيروس خلال ثوان، إلى جانب كونها سهلة الاستخدام، وغير جراحية، ومنخفضة الكلفة. وستمكن هذه التقنية المختصين من إجراء الفحوصات على نطاق واسع بما يعزز القدرة على تتبع الحالات وكبح تفشي المرض[27].

[27] طبقت حكومة أبوظبي تقنية " DPI " القائمة على استخدام أشعة الليزر للكشف عن الحالات المشتبه بإصابتها بفيروس كوفيد-19، وسمحت لمستخدميها الحاصلين على نتيجة سلبية دخول الإمارة. يمكن إجراء فحص الليزر بتقنية DPI للفيروس عند النقاط المحددة في إمارة أبوظبي، وسيُسمح لمن تظهر نتيجة فحصه بهذا الجهاز سلبية بالدخول، أما من كانت نتيجة فحصه إيجابية فسيخضع لفحوصات مسحة الأنف (PCR) والخاصة باكتشاف فيروس كوفيد-19 في الموقع نفسه، قبل أن يطلب منه العودة إلى محل إقامته وعدم المخالطة حتى ظهور النتيجة. سيتعين الحجز مسبقاً عبر الإنترنت مع الشركة المزودة لفحص الليزر بتقنية DPI للفيروس، وذلك منعا للازدحام والتأخير. تتوفر مراكز الفحص عند المخرج الأخير، على شارع الشيخ زايد قبل نقطة منطقة غنتوت. سيستمر السماح بدخول الإمارة أيضاً لمن يحمل نتيجة سلبية لفحص كوفيد-19 (PCR) خلال 48 ساعة من استلام النتيجة.

د- **أطلقت وزارة الصحة ووقاية المجتمع منصة إلكترونية باسم "الدكتور الافتراضي لكوفيد-19"**، يمكن للأشخاص من خلالها تقييم الأعراض المرضية التي تظهر عليهم وما إذا كانت تلك الأعراض مرتبطة بفيروس كورونا المستجد "كوفيد-19"، أم لا. وتطرح منصة الطبيب الافتراضي مجموعة من الأسئلة المتعلقة بتاريخ السفر للفرد، وما إذا كان على اتصال بشخص كان مسافراً أو مريضا، أو ما إذا كان على اتصال بشخص مصاب بفيروس كرورونا (كوفيد-19). كما يسأل الدكتور الافتراضي ما إذا كان الشخص يعاني من أعراض معينة أو يتبع عادات صحية معينة. وبناء على إجابات الشخص، يتنبأ الدكتور الافتراضي بمستوى الخطر الذي قد يواجهه. وبعد ذلك يتم ربط الشخص بطبيبه الخاص من خلال نفس المنصة.

النتائج

هدفت الدراسة الحالية إلى رصد الوضع الراهن لفيروس كورونا عالمياً وفي دولة الإمارات، مع مناقشة أهم تداعياته على مؤشرات الاقتصاد الإماراتي، ناهيك عن عرض أهم سياسات التعافي الاقتصادي المتبناه لديها. فحتى 8 نوفمبر 2020، على الصعيد العالمي، تم الإبلاغ عن 50,857,687 حالة مؤكدة، ووصلت أعداد الوفيات إلى 1,263,787حالة. فيما، سجلت حالات التعافي 35,856,272 حالة. وقد أثر فيروس كورونا COVID-19 على 216 دولة ومنطقة حول العالم. وبالنظر إلى أعلى البلدان التي لديها إصابات مؤكده بفيروس كورونا الُمستجد، يتضح في الجدول رقم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأكثر إصابة في العالم بعدد 10.3 مليون حالة مؤكدة، تليها الهند 8.6 مليون والبرازيل 5.6 مليون، وروسيا 1.8 مليون . وتأتي كل من فرنسا والأرجنتين والمملكة المتحدة وكولومبيا في تعداد الدول التي تجاوزت فيها الإصابة حاجز المليون إصابة.

وحول التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا، الذي قدر فرض إغلاقا عاما على الجميع، حيث دفع فيروس كورونا العالم إلى أزمة مركبة، أدخلت الاقتصاد العالمي في حالة من الركود الشديد، يتوقع معه الوصول إلى حالة الكساد حاملا ظلت وتيرة تفشي الفيروس على ذات النهج الحالي. وتوقعت تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، أن يبلغ النمو العالمي 4.4٪ في عام 2020، وهو انكماش أقل حدة مما كان متوقعًا في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في يونيو 2020. بعد الانتعاش في عام 2021، من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي تدريجيًا إلى حوالي 3.5٪ في المدى المتوسط.

وتوضح الصورة ما قبل كورونا، وصول إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الامريكي 2010 في الإمارات، من 198 مليار دولار عام 2000 وصولا إلى 421 مليار دولار عام 2019. وقد سجل معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2019) متوسطا قدره 4.2%. في ذات الوقت، لم يتعد معدل البطالة خلال الفترة (2000-2019) حاجز 3%. وتبلغ نسبة المشاركة في سوق العمل 83% عام 2019.

وقد أدى تفشيء جائحة كورونا إلى تقلص الاقتصاد الإماراتي بنسبة 7.8٪ على أساس سنوي في الربع الثاني، وفقًا لتقديرات المصرف المركزي الإماراتي، في حين من المتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد انخفض بنسبة 9.3٪ في الربع الثاني، بعد الانخفاض الأقل بنسبة 2.7٪ في الربع الأول. على النقيض، إرتفع التوظف في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 2٪ على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2020. وقد أبقى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي سعر إعادة الشراء عند 1.50 في المائة في 16 مارس 2020. وبحسب منظمة البلدان المصدرة للنفط، ارتفع إنتاج النفط الخام في الإمارات العربية المتحدة إلى 2693 BBL / D / 1K في أغسطس من 2406 BBL / D / 1K في يوليو من عام 2020. ثم ما لبث، أن انخفض إنتاج النفط الخام في الإمارات العربية المتحدة إلى 2476 BBL / D / 1K في سبتمبر من 2693 BBL / D / 1K في أغسطس من عام 2020. وقد انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى 353.12 مليار درهم في مايو من 371.58 مليار درهم في أبريل من عام 2020. في المقابل، ارتفعت احتياطيات الذهب في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى 31.50 طنًا في الربع الثاني من عام 2020 من 29.50 طنًا في الربع الأول من عام 2020.

وقد احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً في مؤشر التعافي الاقتصادي لما بعد COVID الذي نشرته مجموعة Horizon Research Group، مدعومة بالعديد من العوامل ومجالات القوة بما في ذلك إطار مؤسسي قوي وقدرات رقمية متطورة عبر مختلف القطاعات، بالإضافة إلى التعليم العالي. مستوى السكان. وتقع الإمارات في المرتبة 37، كشفت نتيجة المؤشر COVID Economic Recovery Index score عن 60.27 نقطة. حيث سجلت في القدرة الإستيعابية Absorptive Capacity 51.7 نقطة و66.51 في مرونة الاقتصاد Economic Agility و62.59 في المرونة الصحية Health Resilience.

وقد وقفت عديد من المؤسسات والهيئات أدوار متعددة في تحقيق تقدم في التعافي الاقتصادي في دولة الإمارات، **على المستوى التشريعي :** بادرت حكومة دولة الإمارات باتخاذ العديد من الإجراءات الضرورية لإحتواء فيروس. وإعتمد **البنك المركزي** إجراءات تحفيزية تقدر بحوالي 100 مليار درهم وتصل لنحو 18٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وأفرد حكومة الإمارات، حزمة تحفيز اقتصادي إضافية بقيمة 16 مليار درهم اعتمد مجلس الوزراء بحكومة دولة الإمارات حزمة مبادرات في الحكومة الاتحادية لدعم استمرارية الأعمال وتحفيز إضافي للاقتصاد الوطني بقيمة 16 مليار درهم، لتكمل الحزم الاقتصادية التي تم الإعلان عنها من قبل. كما إعتمدت الحكومة الحلول الذكية خاصة لقطاعي التعليم والصحة.

قائمة المراجع

1- البوابة الرسمية لدولة الإمارت العربية المتحدة، الاقتصاد، أكتوبر، 2020، https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy.
2- البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، تشريعات مكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، مارس، 2020، https://u.ae/ar-AE/information-and-services/justice-safety-and-the-law/handling-the-covid-19-outbreak/enforcement-of-law-to-contain-the-spread-of-covid-19
3- البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، حزم التحفيز الاقتصادي للحكومة الاتحادية، 2020.
4- البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، دعم سوق العمل في القطاع الخاص أثناء تفشي كوفيد 19، 2020.
5- مركز الإمارات للسياسات، نموذج دولة الإمارات في مواجهة أزمة جائحة كورونا، 2020، https://epc.ae/ar/brief/uae-model-in-confronting-coronavirus-pandemic.
6- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، أبو ظبي، إبريل، 2020.
7- مرام تيسير الفرا، تأثيرات أزمة فيروس كورونا على أداء الاقتصاد العالمي وعلى أداء مؤسسات ضمان الودائع حول العالم، المركز الديمقراطي العربي، فلسطين، مايو 2020.
8- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، (2020).
9- Focus Economic, United Arab Emirates Economic Outlook, United Arab Emirates Economic Outlook, October 6, 2020, https://www.focus-economics.com/countries/united-arab-emirates.
10- Gulf Today, UAE ranks first in Arab countries in post-COVID economic recovery index, October, 2020, https://www.gulftoday.ae/business/2020/10/13/uae-ranks-first-in-arab-countries-in-post-covid-economic-recovery-index
11- Horizon Group, COVID Economic Recovery Index, 2020, https://www.covidrecoveryindex.org/ranking.
12- IMF, Outlook Economic Report, March, 2020.
13- IMF Blog, The Great Lockdown through a Global Lens, June,2020, https://blogs.imf.org/2020/06/16/the-great-lockdown-through-a-global-lens/.
14- International Monetary Fund, World economic outlook A Long and Difficult Ascent, October,2020.
15- International Monetary Fund, POLICY RESPONSES TO COVID-19, October 24, 2020, https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19

16- Kay Summers, How Will the IMF Help the World Recover from COVID-19? American University, April 16, 2020, https://www.american.edu/sis/news/20200416-how-will-the-imf-help-the-world-recover-from-covid-19.cfm.
17- Martin Mühleisen, Tryggvi Gudmundsson, and Hélène Poirson Ward, COVID-19 Response in Emerging Market Economies: Conventional Policies and Beyond, AUGUST 6, 2020, https://blogs.imf.org/2020/08/06/covid-19-response-in-emerging-market-economies-conventional-policies-and-beyond/.
18- The Federal Deposit Insurance Corporation (FDIC)Coronavirus (COVID-19) Information for Bankers and Consumers, November 5, 2020, https://www.fdic.gov/coronavirus/
19- Unctad, "UN calls for $2.5 trillion coronavirus crisis package for developing countries".30, March 2020.
20- World Bank, COVID-19 will leave lasting economic scars around the world, https://blogs.worldbank.org/ar/voices/covid-19-will-leave-lasting-economic-scars-around-world.
21- World Organization Health, WHO Coronavirus Disease (COVID-19) Dashboard, 8 November, 2020, https://covid19.who.int/.

الملحق الاحصائي للدراسة

جدول (4) مؤشرات الاقتصاد الكلي الإماراتي خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	صناعة، القيمة المضافة (% من إجمالي الناتج المحلي)	تصنيع، القيمة المضافة (% من إجمالي الناتج المحلي)	القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي)	القيمة المضافة للخدمات إلى الناتج	إيرادات الموارد النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي)
2000	1.98E+11	10.8527	63251.52	48.51701	9.072	2.26265	49.22034	21.12667
2001	2.01E+11	1.399085	60861.27	49.67634	13.31376	2.2382	48.08546	16.23602
2002	2.06E+11	2.433457	59187.21	47.54575	13.06348	2.203323	50.25093	14.68306
2003	2.24E+11	8.800541	60351.14	49.12101	12.26246	1.927684	48.9513	17.10371
2004	2.45E+11	9.566437	60328.32	51.67835	11.51238	1.665362	46.65629	20.10749
2005	2.57E+11	4.855141	56092.92	55.64348	10.60804	1.39541	42.96086	24.85568
2006	2.83E+11	9.83732	53335.03	57.90311	9.656955	1.094244	41.00264	25.0641
2007	2.92E+11	3.18439	47283.9	54.84023	9.025578	0.976671	44.1831	22.8748
2008	3.01E+11	3.191836	42456.8	58.01798	8.600265	0.827305	41.15472	27.3415
2009	2.85E+11	-5.24292	36024.06	52.04496	9.195377	1.036887	46.91816	18.01762

2010	2.9E+11	1.60281	33893.3	52.53086	7.949587	0.763453	46.70574	21.70275
2011	3.1E+11	6.930272	34634.86	58.0356	7.703089	0.67191	41.29248	28.81469
2012	3.24E+11	4.484626	35416.89	57.44913	7.668185	0.638882	41.91197	28.52825
2013	3.4E+11	5.053346	36978.83	55.00613	7.530345	0.643763	44.35008	25.77373
2014	3.55E+11	4.284304	38495.05	52.76461	7.763546	0.639505	46.59589	23.04139
2015	3.73E+11	5.105937	40247.75	43.89381	8.833295	0.740999	55.36509	13.12243
2016	3.84E+11	3.060964	41045.11	41.44869	8.984418	0.776055	57.77532	10.82637
2017	3.93E+11	2.373537	41460.28	42.57462	9.154513	0.770547	56.65484	13.04603
2018	3.98E+11	1.189856	41327.38	47.03293	8.733495	0.718739	52.24833	16.58908
2019	4.05E+11	1.67772	41420.48	46.16037	8.720836	0.73084	53.10879	

تابع جدول (1)

السنوات	التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)	صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	واردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجة (% من إجمالي الناتج المحلي)	نسبة المشاركة في قوة العمل، الإجمالي (كنسبة مئوية من السكان في الفئة العمرية 15 -64)	نسبة الإعالة العمرية (% من السكان في سن العمل)	بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
2000				0.401686	76.877	37.24174	2.25	1.36E+10
2001	89.86458	49.15923	40.70535	0.797088	76.297	33.21858	2.411	1.43E+10
2002	93.07166	49.50335	43.56831	1.493664	76.262	29.86564	2.715	1.54E+10
2003	102.3002	55.9232	46.37697	2.076377	76.78	27.22893	2.988	1.51E+10
2004	116.6226	63.56773	53.05488	4.903625	77.83	25.24519	3.176	1.85E+10
2005	119.5529	67.58531	51.96756	5.648244	79.225	23.80662	3.12	2.1E+10
2006	119.4707	68.6278	50.84287	5.014762	79.554	20.98459	2.703	2.76E+10
2007	136.7982	72.3841	64.41406	1.073922	80.575	18.9577	2.081	7.72E+10
2008	148.5135	78.86789	69.64566	0.695337	81.898	17.63318	1.956	3.17E+10
2009	153.4619	79.65332	73.80863	0.621104	83.206	16.75544	2.331	2.61E+10
2010	143.8775	82.24242	61.63511	0.677009	84.266	16.06569	2.533	3.28E+10
2011	151.666	90.07657	61.58938	2.263052	84.088	16.50409	2.496	3.73E+10
2012	164.2493	100.2465	64.00285	2.911144	83.804	16.8014	2.509	4.7E+10
2013	165.276	100.5478	64.72816	4.6607	83.55	17.0821	2.576	6.82E+10
2014	168.4923	99.56083	68.93148	4.400397	83.481	17.41609	2.212	7.84E+10
2015	175.2213	100.8705	74.35083	3.646199	83.645	17.78183	1.91	9.39E+10
2016	176.7476	101.003	75.74463	3.571472	83.169	18.1649	1.636	8.54E+10
2017	175.0044	99.59494	75.40941	3.775711	82.992	18.39798	2.463	9.54E+10
2018	159.7288	93.04812	66.68065		82.804	18.6078	2.229	9.95E+10
2019	160.9361	92.45625	68.47984		82.833	18.86248	2.348	1.08E+11

المصدر : إعداد الباحثان إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.